

## تجارب الخصخصة في آسيا... قارة المعجزات والخيبات !

### "المعجزة الآسيوية" أم "الدrama الآسيوية"؟

د. صالح ياسر

أثارت قصص النجاح الآسيوية أو "المعجزة الآسيوية"، وما تزال تثير عاصفة من الجدل النظري والسياسي أيضاً، وكثيراً ما روج البعض على أنها تجربة تصلح لأن تكون نموذجاً للآخرين بحق وحقيق! وهذا أمر طبيعي ذلك أن كل قراءة أو تفسير لقصص "النجاح" تلك وثيق الصلة بصياغة "نموذج نظري" معين يقدم إلى بقية بلدان "العالم الثالث" لتحديد وجه سياستها الصناعية والتجارية، والتنمية بصورة عامة. ومن ثم أصبح تفسير "المعجزة" الآسيوية ماثلاً في قلب الصراع الأيديولوجي، الذي يضرب بجذوره في عمق المصالح الطبقية المتناقضة في كل بلد وعلى النطاق العالمي، حول تحديد وجهة السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

وأحد المحاور التي دار وما يزال يدور حولها الصراع هو ما إذا كانت السوق الطليقة وحرية التجارة أم تدخل الدولة في آليات السوق هي المسؤولة عن قصص "النجاح" الآسيوية. وبالطبع ليس مطروحا إحلال الدولة محل السوق، كما يجري أحياناً تصوير ذلك الصراع، فهذه البلدان جميعاً هي في النهاية اقتصاديات سوق رأسمالي تهيمن فيها علاقات الإنتاج الرأسمالية، وإنما المسألة تدور حول **التطرف الليبرالي** للسوق الطليقة وحرية التجارة في مواجهة الحماية والتحكم في آليات السوق من قبل الدولة. لقد فُسرَت "المعجزة" الآسيوية من قبل الليبرالية الجديدة بما يتوافق مع عقيدة السوق للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، فاعتبرتها معجزة من معجزات اليد الخفية للسوق وحرية التجارة. وقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتوظيف هذا التفسير من أجل **ترويج** برامج التكيف الهيكلي في مختلف بلدان "العالم الثالث"، والدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، باعتبارها كفيلة بتحويلها إلى نمور صناعية تصديرية على نمط "النمور الآسيوية"، وباعتبارها بديلاً ناجحاً لاستراتيجية إحلال الواردات التي وصلت إلى طريق مسدود وعصفت بها الأزمة في بقية بلدان "العالم الثالث". بل لقد بلغ الحد بصقور الأيديولوجيا النيوليبرالية بأن قدموا "النمور الآسيوية" باعتبارها بديلاً ناجحاً للاشتراكية !!

### المبحث الأول: "المعجزة الآسيوية" تفجر عاصفة من الجدل النظري

#### من المسؤول عن النجاح وعن الفشل؟

سال كثير من الحبر عن "المعجزة الآسيوية"، إلا أن هناك قضايا واستنتاجات استخرجت من الظاهرة الآسيوية، تستحق، رغم تسرعها، أن تكون هدفاً لنقاش جدي. يشير المفكر الاقتصادي المصري المعروف الراحل **سمير أمين** إلى أنه ولكي نستطيع أن نتقدم في نقاش حول هذه المسائل المعقدة يجب الاهتمام **بالتمييز الدقيق** بين مستويات التحليل المختلفة التي تتناول البنى الاجتماعية والقوى الفاعلة على مستوى النظام العالمي. إن الانخراط النشط والمراقب في العولمة هو خيار مختلف جداً عن الإستراتيجية الاقتصادية المبنية على أولوية الصادرات. فهذان خياران يبنيان على كتل اجتماعية داخلية مختلفة. ويثبت التجربة أن بلدان شرق آسيا نجحت بمقدار ما استطاعت إخضاع روابطها الخارجية لمتطلبات تنميتها

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: Paul Krugman, The myth of Asia's miracle, *Foreign Affairs*; Nov/Dec 1994; p. 62-78. كذلك: روبرت جران، "ترويض النمور: نهاية المعجزة الآسيوية" (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 1999)؛ كذلك: عمرو محيي الدين، "أزمة النمور الآسيوية - الجذور والآليات والدروس المستفادة"، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الشروق، 2000).

الداخلية تحديداً، أي بمقدار ما رفضت "التكيف" للاتجاهات المسيطرة عالمياً. وذلك هو تعريف فك الارتباط، الذي يخلطه قارئ متسرع مع مفهوم الانعزال (الاوتاركية) <sup>2</sup>.

سيكون مفيداً الإشارة هنا إلى ما روجه صانعو سياسات البنك والصندوق الدوليين لحزمة ما يسمى بـ: التكيف الهيكلي، مستنديين في ذلك إلى جملة تجارب من بينها قراءة تجربة النمو الآسيوي أو ما يسمى بـ "المعجزة الآسيوية"، حيث استندت هذه القراءة إلى إعلاء (قوى السوق) إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان. وفي لغة أيديولوجية ماكرو تحاشى مهندسو برامج التكيف الهيكلي والخصخصة الإشارة إلى التجارب الملموسة لهذه البلدان ولجأوا إلى مكر **الأيديولوجيا** للبرهنة على أن "نجاح" هذه البلدان قام تحديداً على أساس **طرد الدولة من الاقتصاد**، وهو مالم يحدث في الممارسة العملية.

لن نلجأ هنا إلى مكر أيديولوجي معاكس بل إلى الواقع ذاته الذي تتكسر عليه رؤوس أيديولوجيي الخيار النيوليبرالي، إلى "المعجزة الآسيوية" بقضها وقضيضها بهدف الكشف عن أسباب صعودها ونكوصها الفعليين، لا المفترضين، في اذهان صقور المؤسسات المالية والنقدية الدولية و "منظريها" الكبار، وموقع الدولة في كل هذه "المعجزة".

بغض النظر عن ادعاءات "منظري" الصندوق والبنك الدوليين، فإن قراءة أخرى أكثر دقة لتجربة "النمو الآسيوية" ولـ "المعجزة الآسيوية" عموماً تقود إلى **نتيجة مغايرة تماماً**: وهي أن **تدخل الدولة هناك شكل القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي الذي شهدته بلدان هذه المجموعة من الستينيات إلى التسعينيات في القرن العشرين**، وخاصة في بلدان الجيل الأول، وبصفة أخص في **كوريا الجنوبية وتايوان**.

وأهم **معالم** هذه القراءة ما يلي <sup>3</sup>:

أولاً: **تدخل الدولة الفعال**: إنه ليس تدخل الدولة في حد ذاته ما يفسر "قصة" النجاح الآسيوي في ميدان التصنيع والتنمية ولكنه تدخل الدولة "**الفعال**"، والذي سمح – كما يقول "ريس جنكينز" – بتبني سياسة صناعية ناجعة تميّزت بأربع سمات رئيسية هي **المرونة، والانتقائية، والتناسق، والتركيز** على دفع عملية التطوير والارتفاع بدلاً من مجرد الضبط أو التوجيه <sup>4</sup>.

والحقيقة أن جميع نماذج نمور شرق آسيا تدحض ادعاءات النيوكلاسيك، حتى أشد تلك النماذج تطرفاً في تطبيق سياسة التجارة الحرة فقد كان تدخل الدولة واضحاً في مختلف المجالات. ولنتوقف هنا قليلاً عند "النموذج الكوري" الذي يعود تأسيسه إلى بارك شونج هي **Park Chung-hee** <sup>5</sup>.

ففي 16/05/1961 تم الاستيلاء على السلطة في كوريا الجنوبية من طرف الجنرال (بارك شونج هي)، والذي أصبح رئيساً للجمهورية خلال الفترة (1961 – 1979) وقام بتعديل الدستور بحيث ركز كل الصلاحيات بيده.

وهنا أطلق بارك حملة شاملة للتنمية الاقتصادية تحت شعار "تحديث كوريا" التي كانت من أكثر المجتمعات الزراعية فقراً وتخلفاً <sup>6</sup>. كانت خطة بارك الاستراتيجية للنهوض باقتصاد البلاد تعتمد على **عدة محاور رئيسية هي**:

<sup>2</sup> سمير أمين، "ما بعد الرأسمالية المتهالكة" (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 115.

<sup>3</sup> قارن: لمزيد من التفاصيل حول هذه التجربة قارن: محمد عبد الشفيق عيسى، "دراسة آسياء - مجموعة الأوراق الخلفية، القسم الأول: آسيا من المعجزة إلى الأزمة" (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، 2004).

<sup>4</sup> Rhys Jenkins, The Political Economy of Industrialization: A comparison of Latin American and East Asian Newly Industrializing Countries, in: *Development and change*, SAGE, London and New Delhi, Vol. 22 (1991), pp. 23-197).

<sup>5</sup> منعا لأي التباس يجب الإشارة هنا إلى أنه وحتى الآن يبقى بارك شونج هي محوراً للجدل؛ إذ انقسمت الآراء فيه بين من يشيد بدوره القيادي في بناء كوريا الجنوبية وإحيائها من جديد بعد الحرب الكورية، وبين من يدين سياساته الاستبدادية الديكتاتورية المقيدة للحريات، خاصة ما اتخذ من قرارات وما اتبعه من سياسات فيما بعد 1971 بما في ذلك من تعديلات دستورية لتعزيز سلطاته المطلقة وضمان بقائه في الحكم.

<sup>6</sup> لمزيد من التفاصيل حول التجربة الكورية الجنوبية قارن:

Young Iob Chung, *South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation*; Oxford university press, 2007.

Kownkai sun, Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui; *Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea*, World Scientific Publishing, 2001.

1. التركيز على بعض الصناعات الهامة وعدم التوسع بها دون إجراء تخطيط دقيق. فكانت استراتيجيته تقضي باختيار بعض الصناعات ذات الميزة التنافسية بدقة متناهية، وجعلها تشكل "أولويات التحول الصناعي" بدءاً بصناعة النسيج.
2. بناء القدرات. وتم هذا من خلال ابتعاث آلاف الطلاب من ذوي القدرات العالية في شتى أنواع المهن والاختصاصات الى دول خارجية متطورة (اليابان، أوروبا والولايات المتحدة.. الخ)، لكسب المزيد من التأهيل في العلوم التقنية التطبيقية والتكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي يُراد تطويرها. ثم أنشئت جامعتان تقنيتان في البلاد.
3. التحفيز. وشمل منح المكافآت المالية والمعنوية والترقيات لمن ينجز أعماله بإتقان، ومعاقبة وفصل كل من يفشل في إنجاز عمله. وكان على خريجي الجامعات أن يتنافسوا في الامتحان، من أجل التعيين في الحكومة أو في الشركات الكبرى بعيداً عن الوساطة.
4. إصلاح النظام التعليمي. وكان هذا يتساق مع الفلسفة الكونفوشيوسية التي تقول بأن: "التعليم هو المفتاح الوحيد للنجاح في الحاضر والمستقبل". وعليه جرى التأكيد على أهمية التعليم المهني لأنه أساس التطور في البلاد. ومن أبرز ما اعتمدته هذه الاستراتيجية:
  - أ. اعتبار التعليم في المرحلة الابتدائية إلزامياً، وقد وصل عدد طلابها إلى أربعة ملايين طالب يمثلون نسبة 100% من الأطفال الذين يستحقون دخول المدرسة.
  - ب. وفي المرحلة المتوسطة استوعبت المدارس العدد نفسه كما في المرحلة الابتدائية، وكانت الدراسة إلزامية في بعض المناطق، خاصة مناطق صيد الأسماك والمناطق الزراعية.
  - ج. أما المرحلة الثانوية فهي غير إلزامية وغير مجانية. وقد بلغت نسبة من التحقوا بهذه المرحلة 94% إذ كان الاقبال عليها شديداً، بسبب المرونة التي توفرها برامج التشجيع: أكاديمي، فني، مهني، ومراسلة.
  - ج. بلغت مخصصات التعليم نسبة قدرها 21% من إجمالي موازنة الدولة، وتم توجيهها نحو تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم المتميز (Quality Education) والتدريب المتقدم والمتواصل في العلوم والتكنولوجيا، وكذلك في الإدارة والاقتصاد والمحاسبة، وهو ما أطلق عليه اقتصاد المعرفة.
5. توحيد الهدف. تم الاتفاق بين الدولة والقطاع الخاص على تحقيق الهدف الوطني الأعلى، وهو أن تخرج كوريا الجنوبية من نطاق الدول النامية وتلتحق بنادي الدول المتقدمة. ويتطلب هذا التوحيد توجيه المال كله نحو الانتاج الصناعي الاستراتيجي، وإتباع سياسة الادخار والتوفير من قبل الحكومة والشركات الخاصة الكبرى.
6. مكافحة الفساد. أسندت لوكالة المخابرات الوطنية مراقبة الأداء الوظيفي، والإبلاغ عن الفساد الإداري والمالي لإيقاع العقوبات الرادعة على مرتكبيه. كما طُلب من وسائل الإعلام أيضاً أداء نفس الدور، ومراقبة منتسبي الحكومة والشركات على حد سواء.

لقد بُنيت خطة التطوير والتنمية في أوائل الستينيات على استراتيجية التحول الصناعي، من خلال الجمع بين نظام التخطيط المركزي ونظام اقتصاد السوق. وتم اعتماد الخطة الخمسية الأولى (1962 – 1966) والتي ارتكزت مبدئياً على الصناعات الخفيفة كصناعة النسيج، ثم انتقلت إلى الصناعات الثقيلة مثل صناعة السفن وصناعة السيارات التي وصل انتاجها إلى (3) ملايين سيارة سنوياً، وجاءت كوريا الجنوبية حينذاك في المرتبة السادسة بين أكبر مصدري السيارات في العالم.

هكذا اذن فإنه في النموذج الكوري و (وتاويوان قريبة منه) كان تدخل الدولة كثيفاً وشاملاً، وكان متناقضاً على طول الخط مع آليات السوق الطليقة وحرية التجارة. فأوجد كما تؤكد باحثة متخصصة في الاقتصاد الكوري<sup>7</sup> "أسعاراً خاطئة بشكل متعمد" من خلال السيطرة على الأسعار، وتخفيض سعر الفائدة الحقيقي. أو حتى كان سلبياً (مع خصم معدل التضخم) فلم تعتمد في تعبئة المدخرات على رفع سعر الفائدة وإنما على التقييد المباشر لاستهلاك الطبقة السائدة، وعلى حرمان العمال من حق التنظيم المستقل، ومن ثم

<sup>7</sup> Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, Oxford University Press, 1989. P.20

الابقاء على الأجور منخفضة (أو أن يكون ارتفاعها أقل من ارتفاع معدل الانتاجية). وجمعت بين الحماية القوية للسوق المحلية بأساليب شديدة التعقيد ليس هنا مجال لعرضها، وبين تشجيع الصادرات على الاختراق الهجومي للأسواق الخارجية. وعملت على **التقييد الصارم** للاستثمار الأجنبي المباشر، واعتمدت على القروض الأجنبية التي خضعت لسيطرة الدولة، واتبعت أسلوب التخطيط بصورة لا تقل إحكاماً عن التخطيط "الأوامري" في أوروبا الشرقية في ذلك الوقت، وليس أسلوب التخطيط التأشير. هذا مع العلم أن خطط الدولة استندت أساساً على القطاع الخاص وليس على القطاع الحكومي الذي اقتصر على عدد من الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة الصلب.

ثم إن تأميم القطاع المصرفي، في أعقاب انقلاب الجنرال بارك في عام 1961 المشار إليه اعلاه، مكّن الدولة من فرض سيطرتها على القطاع الخاص وقراراته الاستثمارية، والتي لم تقتصر على توجيهه على المستوى الكلي من خلال الحوافز والدعم الانتقائي لصناعات بعينها وللصادرات، وإنما امتدت إلى الرقابة على الاداء اليومي للمشروع. وفضلاً عن وسائل الحفز الاقتصادي فقد استخدمت الدولة أساليب الاكراه والأوامر المباشرة، أو حتى عقوبات السجن والاعدام لفرض انضباط البيزنس.

وفي المقابل وفّرت صناعات إحلال الواردات الثقيلة القاعدة الصناعية للتوسع الديناميكي في الصادرات وتطوير هيكلها نحو الصناعات كثيفة رأس المال وعالية التكنولوجيا وقد تحققت الدفعة الكبرى في هذا المجال في خطة الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والكيمائية في السبعينيات من القرن العشرين. وبعد فترة تعثر قصيرة تطلبت إعادة هيكلة واصلت الدولة تلك الاستراتيجية في الثمانينات. وبحسب بعض الباحثين، تمثل تلك الصناعات خرقاً مباشراً لنظرية "المزايا النسبية" في طبيعتها النيوكلاسيكية، لذلك ظل البنك الدولي يهاجمها حتى اليوم<sup>8</sup>.

ويلاحظ أن الاقتصاديين النيوكلاسيك كانوا يقدمون النموذج الكوري خاصة لبقية بلدان "العالم الثالث" كبرهان على صحة عقيدة السوق، ومن أجل ترويج برامج التكيف الهيكلي. وحينما واجهوا في بداية الثمانينات في أول مناظرة مع نقادهم بحقائق الدور التدخل للبلد اخترعوا نظرية حرية التجارة الافتراضية (أو الفعلية) Virtual free trade زاعمين أن الحماية المفروضة على الواردات (والتي تعني في نظرهم التحيز ضد الصادرات) جرت موازنتها بدعم الصادرات لتكون النتيجة النهائية تحقيق مبدأ حرية التجارة الذي يعنى ممارسات حيادية إزاء الانتاج للسوق المحلي أو للتصدير، أو إزاء المنتجات المحلية والأجنبية. وبالطبع عارضوا أن تتبع الدول الأخرى نفس الأسلوب لأنه مكلف ادارياً !.

ثانياً: "المتطلب الأولي" الرئيسي لحدوث التدخل الفعال هو "قوة الدولة" بإزاء الجماعات الاجتماعية المختلفة، أو بالتعبير المتداول في الكتابة السياسية الراديكالية: الاستقلالية النسبية للدولة. وينصرف مفهوم "الاستقلالية النسبية للدولة" – حسب بعض الباحثين المهتمين بهذه التجربة – إلى "قدرة الدولة على اتباع سياسات تصب في مصلحة رأس المال الخاص ككل، حتى وإن كانت تتعارض مع مصالح شرائح بعينها من الطبقة الاجتماعية المسيطرة. وهذه القدرة تتصف بالنسبية بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تتصرف بما يناقض المصالح طويلة المدى للطبقة المسيطرة في مجملها<sup>9</sup>.

ثالثاً: متطلبات أولية مترتبة على ما سبق، وأهمها إعادة بناء جهاز الدولة، ليتوافق مع المهمة التنموية في ميدان التصنيع بصفة خاصة. وتتمثل إعادة البناء المذكورة في إقامة الأسس الآتية:

أ- بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة.

ب- توفير حد أدنى معين من التجانس والتنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة، ابتداء من إنشاء جهاز مركزي ضابط على غرار (مجلس التخطيط الاقتصادي) Economic Planning Board EPB في كوريا الجنوبية ومجلس التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية CIECD في تايوان.

ج- توفير حد أدنى من استقلالية جهاز الدولة، بدءاً من نزع "التسييس" (Depoliticization) عن الجهاز الحكومي، وبعبارة أخرى: عدم ربط هذا الجهاز باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسية القائمة، سواء في تكوينه العضوي أو في توجهات النشاط.

<sup>8</sup> لمزيد من التفاصيل حول نظرية التكاليف النسبية قارن: د.صالح ياسر حسن، "العلاقات الاقتصادية الدولية. الاستثمارات- التكنولوجيا- الاتولوجيا- الاكسيولوجيا" (بغداد: دار الرواد المزهرة، 2006)، ص 147 – 154.

<sup>9</sup> Rhys Jenkins, *The Political Economy of Industrialization...*, op.cit, p.202.

د- توفير الأدوات اللازمة لقيام الدولة بدورها. وتمثل ذلك، كما أشرنا، في السيطرة على النظام المصرفي كمدخل حاكم لتمويل التنمية والتصنيع، وخاصة من قناة الاقتراض الأجنبي.

رابعاً: "الالتزام السياسي" بقضية التنمية: وبحسب تعبير "جنكينز" فإن الاستقلالية النسبية العالية للدولة، والتشكيل الداخلي المناسب لجهاز الدولة، وتدخلها الفعال في الحياة الاقتصادية – إن هذه جميعاً تمثل ما يمكن اعتباره "الشرط الضروري" للنمو الصناعي السريع، ولكنه ليس شرطاً كافياً، إذ يضاف إليه: التزام قوي من جانب الدولة بالنمو الاقتصادي باعتباره "رسالة مقدسة" يتعين الوفاء بها، وهذا ما حدث في كل من كوريا الجنوبية وتايوان إلى حد بعيد<sup>10</sup>. فقد كان هذا الالتزام بمثابة "تعهد تعاقدي ضمني"، ضمن صيغة معينة للتحالف بين الدولة ورأس المال الخاص State- Private Capital Alliance. وفي هذه الصيغة بين الطرفين كانت الدولة هي الأقوى، بقدرتها على أن تقرر التوجهات الرئيسية التي ينبغي أن يسير عليها القطاع الخاص وعلى أن تحمل هذا القطاع على تنفيذها، بكل ما تملك من أدوات، ابتداءً من احتكار مرفق التمويل وانتهاءً بالإرغام العيني المجسد والذي يصل إلى حد سجن المخالفين.

إن النتيجة الرئيسية المستخلصة من ذلك أن التنمية، بل النمو، لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة للتحالف بين الدولة والقطاع الخاص يكون فيها هذا القطاع – أي الخاص- هو القائد أو الرائد من الناحية العملية Actual leader وبحيث تتحول الدولة إلى مسهل Facilitator تتولى استكشاف رغبات رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وتبادر بتبليتها بدءاً من تيسير إجراءات "الدخول" إلى سوق الاستثمار، وانتهاءً بسخاء الإعفاءات الضريبية، سواء على أساس "زمني" أو على أساس "نوعي".

خلاصة النقاط السابقة أن الدولة في النموذج الشرق آسيوي، هي دولة ملتزمة بقضية التنمية (طبعاً التنمية على النهج الرأسمالي)، باعتبار أن الإنجاز الاقتصادي يمثل قاعدة "الشرعية السياسية" للنظام السياسي القائم.

## المبحث الثاني: أين تكمن جذور دور الدولة القوي في "المعجزة الآسيوية"؟ وما هي البيئة المحلية والدولية التي جعلت هذا الدور ممكناً؟

بداية، وفي معرض الإجابة على هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن الدولة تتمتع عادة بدرجة عالية من الاستقلال النسبي خلال الفترات الانتقالية. وقد تحقق ذلك مثلاً في كوريا وتايوان بصورة استثنائية<sup>11</sup>. فمن المعروف أن "الخطر الشيوعي"، كما كانت تسمية القوى المسيطرة في بلدان "المعجزة الآسيوية"، أدى إلى تطبيق إصلاح زراعي لم يكن من الممكن أن يتحقق في بلدان أخرى دون ثورة فلاحية، لكنه تحقق في العديد من هذه البلدان من أجل إجهاض امكانية مثل تلك الثورة ليتحقق في آن واحد القضاء الجذري على العلاقات السابقة على الرأسمالية وتخليص الدولة بشكل جذري من نفوذ طبقة كبار ملاك الأراضي، لكن دون أن تقع تحت نفوذ الفلاحين أو الطبقات الكادحة بصورة عامة. ليس هذا فقط، وإنما تمكين الدولة من تشديد قبضتها القمعية على هذه الطبقات وقوى المعارضة اليسارية. وفي مثل هذه الظروف الانتقالية في مجتمع كانت لانترال الزراعة تمثل النشاط المهيمن في الاقتصاد، لا تكون البرجوازية المحلية قد بلغت من القوة الحد الذي تتمكن فيه من الحلول محل طبقة كبار ملاك الأراضي في بسط نفوذها على الدولة. وبصورة عامة كانت الرأسمالية الخاصة في كل من كوريا وتايوان حديثة العهد بالملكية الرأسمالية، حيث ترجع ملكيتها إلى ما استولت عليه من الرأسماليين اليابانيين السابقين<sup>12</sup>. وكانت التنمية هي مفتاح الاستقرار السياسي، حيث لم يكن قمع الطبقات الكادحة وحده كافياً لذلك. وفي نفس الوقت كانت تحقق المصالح الخاصة للبرجوازية بوصفها فئة متميزة من البرجوازية المحلية. وفضلاً

<sup>10</sup> قارن: د. محمد عبد الشفيق عيسى، "دور الموارد الأجنبية في التجربة الائتمانية الكورية"، في: "النموذج الكوري للتنمية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1996)، ص 526-573.

<sup>11</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: صلاح العمروسي، دراسة آسيوية – مجموعة الأوراق الخلفية. المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية" (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، 2004)، ص 29 – 34.

<sup>12</sup> Rhys Jenkins, *The Political Economy of Industrialization...*, op.cit, p. 206.

عن ذلك، ونتيجة لصراع الحرب الباردة والدور المحوري لسلطة الدولة في هذا الصراع، لم تنسب المساعدات، وفيما بعد القروض مباشرة، إلى القطاع الخاص، وإنما تجمعت أولاً في يد الدولة قبل أن تعيد ضخها في الاقتصاد، مما كان يعزز استقلالها النسبي عن البرجوازية المحلية. وعلى ضوء ذلك فإن نشأة ما يسمى بـ **الدولة التنموية Developmental State** كان نتاج حصيلة معينة للصراع الطبقي وعلاقات القوى الطبقيّة محلياً وعالمياً<sup>13</sup>.

وبطبيعة الحال لا يعنى الاستقلال النسبي للدولة وسلطتها عن البرجوازية المحلية أنها ستعمل ضد مصالحها الطبقيّة، وإنما على العكس ستعمل من أجل مصالحها الاستراتيجية، وإن كان ذلك على حساب مصالحها الآنية قصيرة الأجل. فالبرجوازية المحلية بما في ذلك البرجوازية الصناعية في تجارب التصنيع المتأخر تعاني من التناقض بين الاعتبارات الاستراتيجية والاعتبارات الآنية وقصيرة الأجل المتعلقة بتراكم رأس المال في سياق بناء قاعدتها الصناعية. وكان تدخل الدولة لحل هذا التناقض يتضمن مزيجاً من الحوافز والتحكم وأحياناً القسر، لاسيما في كوريا الجنوبية. وقد شمل ذلك تقييد السلوك الاستهلاكي للطبقة السائدة، والسياسة الصناعية من أجل بناء الصناعات الاستراتيجية الثقيلة، واعتماد استراتيجية التصدير.

لقد **أمنت** الدولة، قبل كل شيء، للمشروعات الخاصة معدلات ربح أعلى مما يمكن أن تحققه من خلال آليات السوق، أى **أمنت** لها فائض ربح يزيد عن المعدل الوسطى للربح في ظل آليات السوق<sup>14</sup>. وقد تحقق ذلك من خلال مختلف أشكال الدعم وحماية السوق المحلي، إضافة إلى تأمين الشروط العامة للاستغلال المفرط للطبقة العاملة والمنتجين الصغار من خلال قمع الحركة العمالية لتثبيت الأجور عند أدنى مستوى ممكن من أجل تعظيم الأرباح.

وما يثير الانتباه هنا أن الدولة في العديد من بلدان "المعجزة الآسيوية" لم تلجأ إلى وصفة النيوكلاسيك التي تدعو إلى رفع سعر الفائدة من أجل تشجيع الادخار (والتي تفشل في ذلك في الحقيقة على حين تنجح فقط في ركود الاستثمار). وعلى العكس من ذلك اتبعت سياسة الكبح المالي التي أبقت سعر الفائدة منخفضاً أو حتى جعل سعر الفائدة الحقيقي سلبياً (بعد خصم نسبة التضخم)، وفي نفس الوقت انتهجت سياسة التقييد الصارم للاستهلاك الترفي للبرجوازية المحلية.

ويبرز الاستقلال النسبي للدولة بأشد ما يكون من الوضوح في سياستها الصناعية التي قادت من خلالها إلى تطوير الهيكل الصناعي. وارتباطاً بطبيعة البرجوازية في بلدان "العالم الثالث"، التي تعاني في العادة من التناقض المستعصي على الحل بين الحاجة للتطوير الاستراتيجي للبنية الصناعية بإقامة الصناعات الثقيلة وبين ميلها الموضوعي نحو الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، التي تكون - في ظروف العالم الثالث - الأعلى ربحية والأقل تعرضاً للمخاطرة، لهذا كان من المستحيل تطوير الهيكل الصناعي من خلال الآليات العفوية للسوق، الأمر الذي استتبع ضرورة تدخل الدولة.

ومن جهة أخرى فإن التجربة الفعلية للعديد من بلدان "المعجزة الآسيوية" لم تكن آليات السوق وراء نجاح استراتيجية التصدير فيها، حتى في السلع كثيفة العمالة التي يفترض، وفق نظرية المزايا النسبية للاقتصاد النيوكلاسيكي، أن جميع بلدان "العالم الثالث" تتمتع فيها بميزات تنافسية<sup>15</sup> فهذا محض هراء أيديولوجي لا يستقيم أمام محاجة علمية رصينة. فالأجور الرخيصة ليست كافية للوصول إلى وضع تنافسي في السوق العالمي، ذلك أن مستوى الانتاجية في بلدان أخرى يمكن أن يعادل أثر الأجور الرخيصة. فمثلاً اضطرت حكومتا كوريا وتايوان للتدخل لدعم الانتاج حتى في نسيج القطن - السلعة كثيفة العمالة نسبياً - ريثما ترتفع الانتاجية المحلية أو ترتفع أجور المنافسين الأجانب إلى حد يكفي لجعل الدعم نافلاً كما اشارت الى ذلك وبصواب الباحثة **Alice Amsden**<sup>16</sup>. ففي كوريا الجنوبية، كما تبين نفس

<sup>13</sup> قارن: صلاح العمروسي، "المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية"، مصدر سابق، ص 30.

<sup>14</sup> Akyüz, Yilmaz and Charles Gore, "The investment-profits nexus in East Asian industrialization", *World Development*, Vol. 24, No. 3 (1996), pp. 461-470.

<sup>15</sup> لمزيد من التفاصيل حول المنافسة في الاقتصاد المعاصر، المعولم قارن:

*Globalizacja a konkurencyjność w gospodarce światowej*, [red.] M. Noga, M. K. Stawicka, CeDeWu, Warszawa 2008.

العولمة والمنافسة في الاقتصاد العالمي. تحرير: م. نوجا، م. ك. ستافيتسكا، وارشو 2008.

<sup>16</sup> Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, op, cit. p.20

الكاتبة جعل نظام بارك الصادرات إجبارية بشكل متزايد عوضاً عن أن تكون اختياراً للقطاع الخاص، فإضافة إلى الدعم، كان هناك عنصر قوى من القسر يعزز الأداء التصديري الهائل.

ومن الضروري الإشارة إلى أن التراكم الرأسمالي الفائق في "نمور وأشبال" شرق آسيا ارتكز على الاستغلال الرأسمالي المفرط للطبقة العاملة والطبقات الكادحة الأخرى في نمط الإنتاج السلعي الصغير في الريف والمدينة. ويمثل ذلك الاستغلال الرأسمالي المفرط أحد العوامل الرئيسية للمنافسة الناجحة في السوق العالمي. ولم يكن من الممكن أن يتحقق ذلك دون تلك الأنظمة الاستبدادية التي سادت في جميع دول شرق آسيا، ومعظمها نظم ديكتاتورية عسكرية. ولابد من التحذير هنا من تأويل مؤدلج لهذه الاطروحة أي الربط بين النجاح في المنافسة العالمية والأنظمة الاستبدادية باعتبارها – أي هذه الأنظمة – هي التي مكنت من هذا النجاح، بل إن هذه الملاحظة أرادت توصيف الواقع فقط دون أن يعني ذلك القبول به كخيار وحيد، بل امكانية فقط.

وكان النصل الرئيسي بطبيعة الحال لتلك الديكتاتوريات موجهها ضد الحركة اليسارية والحركة العمالية التي حُرمت من حقوق التنظيم النقابي المستقل، ومن ثم امكانية التفاوض على الأجور وساعات العمل وشروط العمل في المصنع. ولم يؤد تطور الانتاجية الناجحة من النمو الصناعي السريع إلى تلطيف حدة الاستغلال الرأسمالي، وإنما ظلت من أعلى معدلات الاستغلال في "العالم الثالث" <sup>17</sup>.

### من النمو ... الى الازمة !

على أية حال لم تمض سوى سنوات معدودة على نشر تقرير "المعجزة الاقتصادية" في عام 1993، وبعد عامين لا غير من اندلاع الأزمة في بلدان أمريكا اللاتينية وبدايتها في دولة المكسيك هزت العالم أزمة أعظم خطراً. كانت الأزمة الجديدة قد اندلعت في الطرف الآخر من العالم، في العاصمة النرويجية بانكوك. وانطلاقاً من هناك، مضت الأزمة تنتشر ظلالها على بقية بلدان جنوب شرق آسيا مطوقة إياها بخمها التي لا ترحم مما وضع "المعجزة الآسيوية" مجدداً على محك النقد والمساءلة في مسعى كثيرين إلى تشريك الخسائر بعد أن ظلوا منتشين بخصخصة الارباح.

هكذا اذن صا العالم على "زلزال عنيف" و "عاصفة هوجاء" اجتاحت كل بلدان جنوب شرقي آسيا، عصفت بما كان يسمى بالدول "البازغة" أو "الصاعدة" في المنطقة. ففي منتصف يوليو/تموز من عام 1997 فوجئ العالم أجمع بانهايار "النمور الآسيوية" في جنوب شرق آسيا، خلال أيام وشهور معدودات، لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، واحدة وراء الأخرى كما تتساقط قطع لعبة الدومينو <sup>18</sup>.

هكذا اذن انفجرت الأزمة الآسيوية <sup>19</sup>، وغرقت دول جنوب شرقي آسيا ودول شرق آسيا في أزمة وبشكل يتناقض تماماً مع ما كان يكتبه الكثيرون من الخبراء والاقتصاديين الذين تحمسوا لهذه التجربة، وبالذات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ودون البحث في الاسباب العميقة لهذه الازمة كان المتهم الرئيسي، في نظر صندوق النقد الدولي وخبرائه والاقتصاديين النيوكلاسيك عموماً، هو الدور التدخلى للدولة التي شجعت – باعتقاد هؤلاء – على نشوء "رأسمالية المحاسب Crony Capitalism"، في حين كان أحد محاور سياسة الصندوق الدولي هو تفكيك قبضة الدولة عن الاقتصاد وتخفيف القيود الحمائية الخ.

الأزمة أصابت من إذن؟! لقد أصابت تلك المجموعة من الدول، التي خرجت من عداد بلدان " الجنوب المتخلفة"، وحققت نسباً ومعدلات عالية من النمو والإنتاج خلال العقدين اللذين سبقا هذه الأزمة، نقلتها

<sup>17</sup> قارن: صلاح العمروسي، "المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية..."، مصدر سابق  
<sup>18</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: عمرو محي الدين، "أزمة النمور الآسيوية"، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: سنغ كفالجب، "عولمة المال"، الطبعة الأولى (بيروت: دار الفارابي، 2001)، ص 110 ولاحقاً؛ كذلك:

Kaufman, GG., Krueger, TH., Hunter, WC. (1999) *The Asian Financial Crisis: Origins, Implications and Solutions*. Springer, ; Noland, Markus, Li-gang Liu, Sherman Robinson, and Zhi Wang (1998) *Global Economic Effects of the Asian Currency Devaluations*. Policy Analyses in International Economics, no. 56. 56. Washington, DC: Institute for International Economics.

<sup>19</sup> لمزيد من التفاصيل حول الأزمة الآسيوية هذه قارن: د.صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للآزمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور" خصوصاً الفصل الخامس الموسوم: المعالم الأساسية لـ "الاضطرابات النقدية" في جنوب شرقي آسيا وروسيا الاتحادية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص 204-249.

الى مستوى الدول المتقدمة في بعض صناعاتها، والبعض منها انضم الى نادي الدول الغنية المصنعة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مثل كوريا الجنوبية<sup>20</sup>. هكذا سيظل عام 1997 علامة فارقة في التاريخ المعاصر لهذه المجموعة من الدول. فقد كانت هذه الأزمة قوية وعنيفة، فعصفت باقتصادات هذه الدول وعرضتها لمأزق اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث هوت أسعار الأوراق المالية الى الحضيض، وانهارت أسعار صرف عملاتها المحلية بشكل غير مسبوق، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع أداء الصادرات، وزادت البطالة إلى مستويات عالية، وتعرض مستوى المعيشة للتدهور السريع. ووفقاً لـ (مورغان ستانلي كابيتال انترناشنال) المعروفة عالمياً باسم MSCI، أدت الأزمة النقدية في دول جنوب شرقي آسيا الى تدمير ثروة تتجاوز المائتي مليار دولار. هذا إضافة الى تعرض هذه الدول لتوترات سياسية واجتماعية شديدة وساخنة، بلغت ذروتها في الإطاحة بدكتاتور فض هو (سوهارتو) رئيس اندونيسيا<sup>21</sup>.

### المبحث الثالث: الأزمة واحدة.. المقاربات متعددة.. والشيطان في التفاصيل !

طبقاً لتشخيص صندوق النقد الدولي، بدأت الأزمة الآسيوية في مطلع تموز 1997 بحصول أزمة مالية في تايلاند. غير أن التحقيب الصحيح لها يرى أن البداية الحقيقية تعود إلى بداية التسعينيات، عندما وجدت بلدان شرق آسيا نفسها ملزمة بالانخراط في موجة "التحرير" الكامل لأسواقها المالية<sup>22</sup>، تلبية لضغوط شديدة من الدول الرأسمالية المتطورة ومن الولايات المتحدة بصورة خاصة. مما جعل الشرق آسيويين يزيلون حواجز حدودهم أمام حركة دخول الرساميل وخروجها، الوطنية والأجنبية. هذا التغير السياسي - الاقتصادي المفاجئ، في منطقة كانت تعيش انتعاشاً اقتصادياً واسعاً منذ ثلاثين عاماً، لكن مع الإبقاء على انغلاقها، أدى إلى تدفق الرساميل إليها بمعدلات مرتفعة، لكنها رساميل قصيرة الأجل وبشكل استثمارات هادفة إلى الربح الكبير والسريع. ففي تموز/يونيو سنة 1997، وهو - كما اشرنا أعلاه - تاريخ البداية في الانفجارات المالية والاقتصادية التي اجتاحت بلدان جنوب شرقي آسيا ( كوريا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، وإندونيسيا .. الخ) كانت نسبة 62% من ديون هذه البلدان في صورة أسهم وسندات وأوراق مالية قصيرة الأجل، تستحق السداد في أجل دون اثني عشر شهراً، إن لم يكن أقل من هذا بكثير<sup>23</sup>. وكانت النتيجة بالتالي تتمثل في أنه وبدلاً من الاستمرار في بناء المصانع والتجهيزات الإنتاجية المربحة على المدى الطويل، اتجه الشرق آسيويون (وفي تايلاند خاصة) نحو الاستثمار في قطاعات البناء العقارية الفخمة والضحمة والمكلفة، بحيث تجاوز العرض حدود الطلب بكثير جداً، مما أدى، عملياً، إلى شلل كامل للأموال الضخمة المستثمرة في هذه القطاعات غير المنتجة. كانت البداية الحقيقية للأزمة الآسيوية من المحطة التايلندية. فعندما انفجرت "ال فقاعات" العقارية، سارعت رؤوس الأموال القصيرة الأجل، الجبانة بطبيعتها، إلى مغادرة تايلاند بأسرع وأسهل من الطريقة التي دخلت بها. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إضعاف العملة الوطنية "البات Bhat" ثم إلى انهيارها بالكامل بعدما لم يعد أحد راغباً بها في سوق العملات الصعبة. هذه الحالة التايلندية، المأسوية النموذجية، لم تقتصر مفاعيلها التدميرية على تايلاند وحدها، بل سرعان ما انتشرت عدواها، كالنار في الهشيم، في باقي بلدان المنطقة المشابهة لتايلاند اقتصادياً وما رافق ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية<sup>24</sup>.

<sup>20</sup> قارن: ادبي ديمتري، "دكتاتورية رأس المال" (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2002)، ص 38 ؛ كذلك: د. ريتشارد روبيسون، "أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج"، سلسلة محاضرات الإمارات 37، الطبعة الأولى (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999).

<sup>21</sup> قارن: د. صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للزامات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور"، مصدر سابق، ص 212.

<sup>22</sup> قارن: The Global Economic Crisis: Systemic Failures and Multilateral Remedies, Report by the UNCTAD Secretariat, Task Force on Systemic Issues and Economic Cooperation. United Nations, New York and Geneva, 2009.

<sup>23</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: أدبي ديمتري، "دكتاتورية رأس المال"، مصدر سابق.

<sup>24</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر: دافيد كامرو، دينامية التفكك. عندما تلهث "نمور" آسيا، "الموند ديبلوماتيك"، عدد شباط/فبراير 2001.

ومن جانب آخر فإنه وبعد أكثر من عام بقليل بدأت الأزمة المالية الآسيوية تتحول الى أزمة مالية عالمية، إذ تركت أثرها على انخفاض أسعار النفط ليصل سعر البرميل الى (8) دولارات عند نهاية عام 1998، الأمر الذي أدى الى حدوث أزمة وسط دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

وعندما ضربت الأزمة المالية جنوب شرق آسيا في يوليو 1997 كانت الخسائر - بحسب مؤسسة Morgan Stanley - قد بلغت حوالي (1.3) تريليون دولار (1300 مليار) من الديون المدومة، في حين انخفض الناتج القومي للدول المتضررة بالأزمة في هذه المنطقة بأكثر من تريليون دولار (1000 مليار!) هذا بالإضافة خسائر الرسملة في البورصات قدرت بحوالي (2.1 تريليون أي 2100 مليار) دولار<sup>25</sup>.

ومنذ أن اندلعت هذه الأزمة أثارت موجة كبيرة من الجدل الصاخب والمتنوع حول الأسباب التي تقف وراءها. وجرت محاولات عديدة لفهم تلك الأسباب الكامنة وراء انهيار اقتصاد دول جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا، يمكن حصرها في عدة مقاربات<sup>26</sup>:

- المقاربة الأولى، ترى أن تجربة "النمو الآسيوية" سارت على خطى الاتحاد السوفيتي السابق من منظور أن الدولة لعبت في هذه الدول دورا محوريا ومركزيا. ومن ثم كان لا بد أن يكون مصيرها الفشل، مثل مصير النموذج السوفيتي!.

- المقاربة الثانية، تلجأ الى نظرية المؤامرة في التفسير، وخلصت الى القول، بأن دول الغرب الصناعي قد أصابها الذعر في ظل هذا النمو الكاسح الذي تحقق في جنوب شرقي آسيا، حيث أصبحت هذه المنطقة مرشحة لأن تكون هي منطقة الجذب للتراكم الرأسمالي في القرن القادم، ولهذا كان لا بد من توجيه ضربة قاصمة لها لإنهاء هذا التحدي الآسيوي.

- المقاربة الثالثة، ترى أن "الرأسمالية الحق" تتعارض مع القيم الآسيوية الكونفوشوسية التي أثرت في تجربة هذه الدول ومن ثم كان لا بد أن تصل الى مأزقها الحقيقي وان تواجه تحدي التحول الى القيم الرأسمالية الانجلوسكسونية.

- المقاربة الرابعة فترجع هذه الأزمة الى هشاشة النظام المصرفي وتضخم حجم الديون المصرفية المشكوك في تحصيلها.

- المقاربة الخامسة تنحى بالأزمة على الفساد الإداري الذي كان يضرب بجذوره في الجهاز المصرفي وأجهزة الدولة، وهو ما انعكس في محاباة الأقارب والأصدقاء وذوي النفوذ في السلطة.

- وبالمقابل هناك المقاربة السادسة التي ترى أن الأزمة قد حدثت بسبب النمو المفرط في الاستثمار.

- وهناك بعض المحللين ممن القى اللوم على السياسات المحلية لهذه الدول، بينما تساءل البعض الآخر عن دور التمويل العالمي في إطالة أمد الأزمة.

ومن دون التقليل من أهمية هذه المقاربات إلا انه لا بد من التأكيد على أن "الأزمة الآسيوية" كانت تشكل مزيجا من العوامل الخارجية والمحلية في وحدتهما وتفاعلهما وتأثيرهما المتبادل، التي تهدف العولمة الرأسمالية الى دمجها. كما أن هذه الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا منذ صيف سنة 1997 ثم امتدت بعدها الى روسيا الاتحادية وأوكرانيا ثم البرازيل في يناير سنة 1999، تعود جذورها الى

<sup>25</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: د.صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للالتزامات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور"، مصدر سابق، ص 214.

<sup>26</sup> انظر: د. رمزي زكي، "المحنة الآسيوية. قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية" (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2000)، ص 17؛ كذلك: عبد الشفيق عيسى، محمد، "دراسة آسيوية. مجموعة الأوراق الخلفية، القسم الأول: آسيا من المعجزة إلى الأزمة"، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: دونالد ماشيسون، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة"، مجلة "التمويل والتنمية"، المجلد 36، العدد 3، حزيران 1999؛ كذلك:

Kaufman, GG., Krueger, TH., Hunter, WC. (1999) "The Asian Financial Crisis: Origins, Implications and Solutions", Boston: Kluwer Academic Publishers.

Jong-Wha Lee and Changyong Rhee, "Social Impacts of the Asian Crisis: Policy Challenges and Lessons", Occasional Paper 33, January 1999.

Berg, Andrew, "The Asia Crisis: Causes, Policy Responses, and Outcomes", IMF Working Paper 99/138, (Washington: International Monetary Fund, 1999).

الثمانينات، مع صعود العولمة المالية، وبؤرة التلوث فيها، قروض من هذا النوع، وبالأخص القروض قصيرة الأجل.

ويمكن الاتفاق مع الفكرة القائلة بأن **المحرك الأساسي** لهذه الأزمات هو تكوين رأسمال مالي بالغ القوة، ينتشر بفعل سياسات الليبرالية الجديدة دون حواجز أو قيود على النطاق العالمي، وتحط رؤوس الأموال هذه، السائلة أو الوهمية (أسهم وسندات وأوراق مالية من شتى الأنواع وكلها اسمية)؛ لتأخذ مكانها في أي موقع، حسب الإغراءات المتاحة في أسواق البلدان التابعة اقتصادياً، والتي يطلق عليها أحياناً **"الاقتصادات النامية"** أو **"الصاعدة"**<sup>27</sup>.

## جذور الأزمة

بعيدا عن التفسيرات التأميرية، يمكن القول أن تلك الأزمة ما هي إلا **النتيجة الحتمية** التي خلقتها سياسات وإجراءات معينة بوعي وإرادة معظم الحكومات والقوى المتنفذة، استجابة لضغوطات البلدان الرأسمالية المتطورة أو المنظمات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية كي يتم **إدماج** هذه البلدان وبسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج ليبرالي متطرف يزيح الدولة بعيدا عن الإشراف والرقابة، وطبقا لشروط رأس المال المالي الدولي. وقد ارتبط ذلك بسياسات واسعة للتحرير المالي والنقدي والتجاري. فهذه السياسات والمصالح الطبقية الواضحة، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية، والظروف العالمية، هي التي قادت إلى حدوث تلك الأزمة.

والأمر المثير للانتباه أنه ورغم كل هذه الآثار التي تركتها الأزمة نتيجة هذه السياسات المدمرة إلا أن رئيس صندوق النقد الدولي في حينه (**ميشيل كامديسو**) كان قد زعم أن الانهيار في هذه البلدان قد بين بجلاء أن الانفتاح الاقتصادي يجب أن **"يمضي قدما وبكثافة أكبر"**، وأن **"دول النمر"** لم تكن، بأي حال من الأحوال، ضحية عملية تحرير سريعة **"بل كانت ضحية ما فيها من تشابك متين بين الدولة والاقتصاد وما يسودها من اقتصاد تسيطر عليه العلاقات العائلية والرشوة"**<sup>28</sup>. وفي ضوء ذلك، يمكن القول أن الجذور الحقيقية، أي العوامل الجوهرية التي تقف وراء هذه الأزمة تتمثل في ما يلي<sup>29</sup>:

1. **تنامي صافي التدفقات المالية الدولية الخاصة المتجهة نحو اقتصادات الأسواق الآسيوية الناشئة من (26.8) مليار دولار في عام 1991 إلى (62.4) مليار دولار عام 1996.** ومن المفيد الإشارة إلى أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الاستثمار كان في **محافظة استثمارية قصيرة الأجل** في أسواق الأسهم والسندات المحلية والمضاربة على العملات، وهذا أدى إلى التعجيل بتهور قيمة عملات دول المنطقة.

كان لهذا الحجم الكبير من التدفقات المالية الدولية المتجهة نحو الأسواق الآسيوية الناشئة العديد من الانعكاسات في مجمل المتغيرات الاقتصادية في اقتصاديات تلك البلدان نجم عنها حدوث أزمة مالية فيها عام 1997 وكان من أبرز تلك الانعكاسات ما يلي:

- ترتب على زيادة تلك التدفقات في الطلب الأجنبي على العملة المحلية أي زيادة عرض الصرف الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة العملات المحلية دولياً، ولا سيما خلال الفترة (1994 -

<sup>27</sup> انظر: أديب ديمتري، "دكتاتورية رأس المال"، مصدر سابق، ص 49 ولاحقاً.

<sup>28</sup> انظر: أولريش شيفر، "انهيار الرأسمالية - أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود"، ترجمة: د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة (371) سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 2010، ص 166.

<sup>29</sup> لمزيد من التفاصيل انظر: د. رمزي زكي، **"المنحة الآسيوية. قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية"**، مصدر سابق، ص 53 ولاحقاً؛ إبراهيم سعد الدين وآخرون، **"العرب والتحديات الاقتصادية العالمية"**، الطبعة الأولى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 63 ولاحقاً؛ د. عماد محمد علي العاني، **"اندماج الأسواق المالية الدولية. أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي"** (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص 315 ولاحقاً؛ كذلك: عبد الشفيق عيسى، محمد، دراسة آسيوية. مجموعة الأوراق الخلفية، القسم الأول: آسيا من المعجزة إلى الأزمة...، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: روبرت جران، **"ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية"**...، مصدر سبق ذكره.

1996)، والذي دعمها أيضا انخفاض معدل التضخم في الاقتصادات الآسيوية، من (5.4%) في عام 1994 إلى (3.6%) في عام 1996.

- أدى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية إلى انخفاض القدرة التنافسية الدولية لتلك الاقتصادات، الأمر الذي أثر في قدرة صادرات هذه الاقتصادات على المنافسة السعرية في الأسواق الدولية، مما أدى إلى انخفاضها. وإلى جانب ذلك فإن ارتفاع قيمة الدولار في الأسواق المالية الدولية خلال الفترة (1995 – 1997) ولا سيما أمام (الين JPY) الياباني، انعكس أيضا في ضعف القدرة التنافسية الدولية لاقتصادات البلدان الآسيوية، وذلك بسبب ربط عملات هذه الاقتصاد بالدولار.

- تسبب ضعف القدرة التنافسية الدولية في ازدياد مقدار العجز في الحساب الجاري لاقتصادات هذه البلدان. فبعد أن كان العجز قد بلغ (23.2) مليار دولار عام 1994، فإنه ارتفع إلى (40.5) مليار دولار عام 1995، وإلى (53.4) مليار دولار في عام 1996، وقد اعتمدت هذه الاقتصادات على القروض الدولية القصيرة الأجل في تمويل هذا العجز وما تحمله هذا الشكل من القروض من مخاطر معروفة.

2. تفاقم عجز موازين المعاملات الخارجية لأغلب دول منطقة جنوب شرق آسيا خاصة في ماليزيا وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، إذ بلغ العجز في عام 1996 نحو 5.8%، 8%، 4.5%، 4%، 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. ويعزى ذلك إلى زيادة معدلات الاستثمار واعتمادها على عجز الحساب الجاري لتمويله (لتجاوز قدراتها التمويلية) من خلال تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

3. انفجار الديون الخارجية. لا بد من الإشارة أولا إلى أنه ورغم ارتفاع حجم المديونية الخارجية لدول "المعجزة الآسيوية" خلال الفترة 1980 – 1995 إلا أن نسبة تلك المديونية للناتج القومي الإجمالي لهذه الدول ظلت في الحدود الآمنة المتعارف عليها عالميا (عادة ما يشار إلى أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون أقل من 60 %). كما أن معدل خدمة الدين<sup>30</sup> ظل أيضا ضمن الحدود المعقولة (باستثناء الحالة الإندونيسية) إلى حد ما. بيد أنه لوحظ، في الثمانية عشر شهرا التي سبقت اندلاع الأزمة (ما بين يناير/كانون الثاني 1996 ويوليو/تموز 1997) حدوث ما يشبه الانفجار في الديون الخارجية للدول موضوع حديثنا، وبالذات ديونها الخارجية القصيرة الأجل. ويبدو أن هذا الانفجار كان بمثابة الفتيل الذي أشعل الأزمة برمتها. فمن المعلوم أنه إذا تجاوزت الديون الخارجية حدود الأمان المتعارف عليها دوليا، فإنها سرعان ما تتحول إلى قنبلة موقوتة لا تلبث أن تنفجر وتصيب شظاياها مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية، حيث ترتفع معدلات خدمة الدين إلى مستويات خطيرة. ويتسبب ذلك في إضعاف قدرة البلد على تدبير وارداته الضرورية (الاستهلاكية، والوسيط، والاستثمارية) مع ما يترتب على ذلك من تضخم وتدهور في حجم الناتج الإجمالي والدخل القومي ومعدل النمو الاقتصادي. هذا إضافة إلى الضغط على سعر صرف العملة المحلية ووصولها إلى مستويات حرجية. ويقود ذلك إلى إضعاف الجدارة الائتمانية للبلد في أسواق النقد الخارجية، الأمر الذي يضعف من قدرته على الاقتراض.

4. تفاقم عجز الميزان التجاري. فقد لوحظ أن عجز موازين مدفوعات هذه البلدان بدأ يتجه نحو التزايد على نحو واضح في الثمانية عشر شهرا السابقة على الأزمة، بسبب الأداء الضعيف الذي سجله الميزان التجاري. وهكذا فبعد أن كان هذا الميزان يحقق فائضا أصبح يحقق عجزا.

5. الإفراط في الاستثمار. رغم أن تلك الدول كانت تحقق معدلات عالية قياسية في ادخارها المحلي، إلا أن فجوة مواردها المحلية قد اتجهت للتزايد تحت تأثير الارتفاع الكبير الذي حدث في معدلات استثمارها، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة ديونها الخارجية. ومن المثير للدهشة، أن دول "النمو الآسيوية" كانت تحقق أعلى معدلات استثمارية في العالم. ففي كل من كوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند كان معدل الاستثمار المحلي يشكل 36% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995. كما كان هذا المعدل 37% في ماليزيا، و33% في هونغ كونغ. أما إنفاقها الاستثماري الإجمالي فكان ينمو بمعدلات عالية جدا خلال الفترة 1990 – 1995. ويجمع عدد كبير من المحللين والخبراء على أن تلك الدول قد شهدت إفراطا

<sup>30</sup> Debt-to-GDP ratio وهي النسبة بين الدين الحكومي للبلد (يقدر بوحدة العملة) والناتج المحلي الإجمالي (يقدر بوحدة العملة في السنة)

**شديداً في الاستثمار** وهو الأمر الذي خلق حالة من الترهل الاستثماري التي انعكست في وجود الكثير من الطاقات المعطلة. ويبدو أن الإفراط الشديد الذي حدث في الاستثمار قد أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية التي تم تغطية قسم كبير منها من خلال الاقتراض الخارجي. ولكن جانباً كبيراً من هذا الاقتراض كان قصير الأجل، وهو الاقتراض الذي يسبب - بعد الإفراط فيه - حرجاً شديداً للسلطة النقدية لخدمة أعبائه، بسبب سعر الفائدة المرتفع وبسبب قصر مدته، الأمر الذي يتطلب مقادير كبيرة من السيولة يومياً، وهذا قد لا يكون متوفراً لتلك السلطة.

6. **اشتداد المضاربات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.** تعرضت "النمور الآسيوية" لحركة واسعة من المضاربات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بكميات كبيرة مما عرض موازين مدفوعاتها لعجز شديد في عام 1997. وفي الواقع فإن التزايد الهائل الذي حدث في حركة رأس المال الدولي المضارب في السنين الخمس الأخيرة قبل وقوع الأزمة إنما يعود إلى تأثير عولمة أسواق النقد<sup>31</sup> من خلال "تحرير" المعاملات المالية وسرعة حركة وانتقال رؤوس الأموال في لمح البصر عبر وسائل الربط والاتصالات الالكترونية بين مختلف أصقاع العالم وصعوبة مراقبة هذه الحركة من قبل البنوك المركزية. فالمعدل اليومي لحجم المعاملات في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من حوالي (200) مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي (1200) مليار دولار يومياً في عام 1996، وهو ما يعادل 85% من حجم الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم. وحالياً يقدر المحللون الماليون الحجم اليومي لتداول العملات في سوق الفوركس فقط بحوالي 5 تريليون دولار (5 آلاف مليار دولار يومياً) حيث أن آلاف الملايين من الدولارات تباع وتشترى كل ثانية<sup>32</sup>. ويوضح هذا مدى الصعوبة التي أصبحت تواجهها البنوك المركزية في التأثير على أسعار صرف عملاتها الوطنية أمام الزخم الهائل من تدفقات رأس المال المالي الدولي قصير الأجل. كما عُدّ نمو هذه الحركة تطور الابتكارات المالية التي وفرت أشكالاً مختلفة ومتعددة من الاستثمار المضارب. وبالمقابل عكست هذه الحركة النشاط الواسع الذي قامت به الشركات عابرة القوميات في هذا المجال وصناديق الاستثمار التي يصل عددها على صعيد العالم إلى حوالي (800) صندوقاً استثمارياً ضخماً. واعتباراً من عام 2023، كان هناك ما يقرب من 140,000 صندوق استثماري مفتوح التشغيل على مستوى العالم، كل منها مناسب لمستويات متفاوتة من تحمل المخاطر والأهداف بين المستثمرين. إن هذا النشاط المضارب الهائل الذي أصبحت تتسم به الحركة الدولية لرؤوس الأموال يشير إلى حقيقة خطيرة جداً، وهي أن الشطر الأكبر من الأرباح التي تحققها كبريات الشركات الصناعية في العالم لم يعد يتحقق في مجال الإنتاج الحقيقي، بل في الاستثمار في حافظة الأوراق المالية (حقل التداول). وهذا دليل دامغ على الطابع الطفيلي الذي تتسم به الرأسمالية المعاصرة.

7. **إن هذه البلدان انفتحت مبكراً على أسواق المال، أو دخلت في عمليات اندماج مالي دون ارتكاز قوي على عوامل الخبرة الطويلة المتاحة لبعض الدول الأخرى ذات الباع الطويل في هذا المجال.** وقد نجم عن هذا الانفتاح عمليات ضغط متواصلة على هذه البلدان.

8. **الانخراط المبكر في "الخصخصة" لبعض القطاعات الاقتصادية، كالقطاع المصرفي الذي راح يزاول أنشطة مالية لا يعرف الكثير من أسرارها.** وهو ما أدى، تالياً، إلى اختلال عميق في التوازن المالي ما بين القروض والاحتياطيات، وقاد إلى ما يسمى بـ "الذوبان المالي" نتيجة السهولة المفرطة في حرية انتقال الأموال الساخنة أو الهائلة من وإلى تلك الدول. وكما نلاحظ، فإن الأزمة نشأت عن القطاعات المالية

<sup>31</sup> للمزيد من عولمة الأسواق المالية قارن:

UNCTAD (2007), *Recent developments on global financial markets*, TD/B/54/CRP.2, Geneva.

*Financial globalization and emerging market capital flows*, Bank for International Settlements, Monetary and Economic Department, BIS Papers, No 44, December 2008, Basel, Switzerland.

Obstfeld, M., and Taylor, A. M. (2003), *Globalization and capital markets*, in *Globalization in historical perspective*, M. D. Bordo, A. M. Taylor, and J. G. Williamson, editors, NBER, University of Chicago, Chicago.

Okina, Kunio, Masaaki Shirakawa, and Shigenori Shiratsuka (1999), *Financial market globalization: Present and future*. Bank of Japan, *Monetary and Economic Studies* 17(December): 1-40.

<sup>32</sup>[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%82\\_%D8%B5%D8%B1%D9%81\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA)

كالبنوك وشركات السمسرة والبورصات والتأمين لأنها قطاعات ضعيفة، في حين أن قطاع الإنتاج كان قويا.

9. **استشراء الفساد المالي**، وقد نجم هذا عن نمط التحالفات التي تفتشت بين بعض مدراء الاستثمار وأفراد من الأسر الحاكمة، بحيث كان يمنح هؤلاء الأفراد قروضا على سبيل المجاملة، وبلا ضمانات، ومن ثم نقل المضاربات الى القطاعات العقارية.

10. وقد صاحب ذلك خطأ في تقييم الأوضاع المالية لتلك البلدان من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية، كصندوق النقد الدولي الذي التزم جانب الصمت إزاء عمليات المضاربة والإقراض السابق ذكرهما. وهذه ليست السابقة الأولى لمثل هذه المنظمات التي لم تعد تقارير دقيقة حيال تقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية لبلدان العالم الثالث. وبالتالي فإنها تعتبر سببا من أسباب الأزمة. والمثير للانتباه أن هذه المؤسسات الدولية ذاتها كانت على معرفة دقيقة بملامح الأزمة قبل تفاقمها، ولكنها رغم ذلك تركتها تتفاقم حتى بلغت تلك الحدة، الأمر الذي يعني أنها – أي تلك المؤسسات – مارست نوعا من التواطؤ.

11. **مسؤولية الكساد الياباني**. من المؤكد أن البحث عن الجذور الأساسية المسؤولة لازمة دول "المعجزات الآسيوية" لا يكتمل دون الإشارة الى مسؤولية الكساد في الاقتصاد الياباني الذي كان قد بدأ في الظهور على نحو واضح في بداية التسعينات. فقد كانت هناك وشائج قوية ربطت بين هذه الدول واليابان إبان وبعد فترة انطلاقها. فمن جهة، كانت دول "النمور الآسيوية" تعتبر اليابان المثال النموذجي الذي يحتذى به. كما أن اليابان، من جهة ثانية، قدمت الكثير من رؤوس الأموال لهذه الدول. هذا إضافة الى أن السوق اليابانية كانت تستوعب أكثر من 40% من الصادرات الصناعية للنمور الآسيوية. بيد أن هذا العملاق الاقتصادي بدأ يواجه متاعب شديدة منذ عام 1990، حينما بدأت الرأسمالية اليابانية تدخل في أزمة فائض إنتاج عميقة، الأمر الذي يعني أن تلك الرأسمالية لم تعد حينها قادرة على التوسع، وبالتالي ظهور أزمة طويلة المدى في تراكم رأس المال في هذا البلد<sup>33</sup>. ورغم اتخاذ الحكومة اليابانية للعديد من الإجراءات إلا أنها لم تفلح في الخروج من أزمة تراكم رأس المال، حيث استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لان يكون سالبا في عام 1997 (- 1%) وفي عام 1998 (- 1%). هذا الوضع المأزوم للاقتصاد الياباني الذي تطور بشكل واضح نحو الأسوأ منذ عام 1990 ألقى بضلاله الكثيفة على دور "النمور الآسيوية"، حيث لعب انحسار السوق اليابانية أمام نمو صادرات هذه الدول دورا كبيرا في تفاقم الأزمة فيها. كذلك أثرت أزمة الجهاز المصرفي الياباني على أوضاع الجهاز المصرفي داخل هذه الدول نظرا لعلاقات الترابط والتشابك بينهما. كما كان لتدهور العملة اليابانية (الين Yen) تأثيره في إضعاف القدرة التنافسية لصادرات النمور الآسيوية.

## حصار الأزمة

من المؤكد أن أزمة البلدان الآسيوية وما أحدثته من هزة قوية قد ترك مجموعة من الآثار الواضحة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على هذه البلدان. إن التأمل فيما خلقته الأزمة من إشكاليات يجعلنا نلمح الآثار التالية<sup>34</sup>:

- تعرضت دول "المعجزة الآسيوية" لحركة هروب واسعة لرؤوس الأموال منها الى الخارج، سواء إبان الأزمة أو بعدها تحت تأثير الرغبة الجامحة للمستثمرين للخروج من وطأة العملات المتدهورة التي فقدت قيمتها بما يتراوح بين الثلث وأكثر من النصف عما كانت عليه في تموز/يوليو 1997. فمثلا تدهور

<sup>33</sup> قارن: Benjamin Powell, Explaining Japan's Recession, *Mises Daily* 19.11.2002. Available at:

[www.mises.org](http://www.mises.org)

<sup>34</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: د. رمزي زكي، "المحنة الآسيوية. قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية"، مصدر سبق ذكره، ص 87 ولاحقا؛ ابراهيم سعد الدين وآخرون، "العرب والتحديات الاقتصادية العالمية"، مصدر سابق؛ كذلك: جون ويكس، "خرافات الاقتصاد العالمي في التسعينيات". (في:) "أطوار التطور الرأسمالي - الازدهارات والأزمات والعولمات". تحرير: روبرت أولبريتن، ماكوتو ايتوه، ريتشارد وسترا، آلان زويغ، ترجمة: عدنان حسن، ص 256 ولاحقا. والعنوان الأصلي للكتاب باللغة الانكليزية هو:

Phases of Capitalist Development -Booms, Crises and Globalizations, Edited by: Robert Albritton, Makoto Itoh, Richard Westra and Alan Zuege, Palgrave 2001.

سعر صرف الروبية الإندونيسية (من 2500 روبية مقابل الدولار الى حوالي 11000 روبية في شهر سبتمبر 1998)<sup>35</sup>، وقد اثر ذلك سلبا على موازين مدفوعاتها.

وتقدر احدى الدراسات انخفاض رسملة الأسواق المالية في إندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، كوريا والفلبين بمقدار (600) مليار دولار (من بداية الأزمة إلى نهاية 1999) وهو ما يمثل 60% من متوسط الناتج الداخلي الإجمالي للدول المذكورة<sup>36</sup>.

- تدهور معدلات النمو الاقتصادي من جراء السياسة الانكماشية الصارمة التي طبقتها هذه الدول بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، وهو ما يعكسه الجدول رقم ادناه.

#### جدول رقم (1)

تطور نسبة التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي لبعض البلدان الاسيوية بالنسبة للسنوات السابقة (%)

| البلد          | السنوات |      |       |        |
|----------------|---------|------|-------|--------|
|                | 1995    | 1996 | 1997  | 1998   |
| اندونيسيا      | 8.2     | 8.0  | 4.6   | - 13.7 |
| ماليزيا        | 9.5     | 8.6  | 7.8   | - 6.8  |
| الفلبين        | 4.8     | 5.7  | 7.8   | - 6.8  |
| كوريا الجنوبية | 8.7     | 7.3  | 5.1   | - 0.5  |
| تايلند         | 8.6     | 5.5  | - 1.3 | - 9.0  |

المصدر:

A. Steiherr : Les crises financières en Asie et en Russie : qu'avons nous appris sur la stabilité financière ? in: A. Bouet , J. Lecacheux : Globalisation et politiques économiques : les marges de manœuvre (1999) éd. Economica, P. 260

- زيادة معدلات البطالة بعد إفلاس وغلق الكثير من المصانع والمؤسسات وبخاصة تحت تأثير سياسة قبض الأثمان وزيادة سعر الفائدة وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة. أصبح معدل البطالة في ماليزيا وإندونيسيا يقدران بـ 3.5% و 17.0% على التوالي، علما أنه قبل الأزمة كانت البطالة تكاد أن تكون منعدمة في البلدين، علما انه أصبح أكثر من 100 مليون نسمة في إندونيسيا يعيشون تحت العتبة الحدية للفقر<sup>37</sup>. كما لعبت سياسة الخصخصة للمشروعات العامة دورا بالغ الخطورة في تسريح عشرات الآلاف من العمال والموظفين العموميين ليصبحوا عاطلين عن العمل مع كل ما تركه ذلك من آثار سلبية.

- إفقار واسع لقطاعات عريضة من سكان هذه الدول تحت تأثير تفاقم البطالة؛ وارتفاع الأسعار، وإلغاء الدعم لضروريات الحياة، وزيادة أسعار الخدمات، وتقليص النفقات الحكومية الموجهة لمشروعات الضمان الاجتماعي.

- خسارة المدخرين في هذه البلدان لجزء كبير من القيمة الحقيقية لمدخراتهم جراء التدهور الشديد الذي حدث في أسعار الأسهم (التي تدهورت بنسبة تتراوح ما بين 25 - 75%) والأصول العينية الأخرى (الأراضي والعقارات). وقد أدى ذلك الى ضرب "الطبقة الوسطى" وصغار المدخرين في الصميم.

- تعرضت هذه البلدان الى موجة واضحة من ارتفاع الأسعار، أما تحت تأثير ارتفاع أثمان الواردات بعد تدهور أسعار صرف عملاتها، أو تحت تأثير تدهور قدرتها على الاستيراد، وإما بفعل تأثير زيادة الضرائب غير المباشرة وإلغاء الدعم وزيادة أسعار الخدمات العامة بعد خصخصتها. وهكذا، بدأت هذه

<sup>35</sup> قارن: A. Guillouet : Crise(s) asiatique(s) : « Leçons provisoires et premiers espoirs » in: revue d'économie financière, n°48 juillet 1998 P 229.

وقد ورد عند: برباص الطاهر، "اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الجزائر - دراسة حالة الجزائر-"، اطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة/الجزائر، السنة الجامعية 2008 - 2009، ص 109، هامش (1).

<sup>36</sup> قارن: برباص الطاهر، "اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الجزائر ...."، المصدر السابق، ص 108.

<sup>37</sup> "التقرير السنوي للبنك الدولي"، 1999، ص 106.

- الدول تعرف لأول مرة في تاريخها ظاهرة الركود التضخمي Stagflation التي كانت قاصرة على البلدان الرأسمالية المتقدمة.
- تعرضت اقتصادات هذه البلدان لموجة قوية من زحف ملكية الأجانب على ثرواتها وأصولها الوطنية في ضوء توجهات صندوق النقد الدولي وبعد إلغاء القيود التي كانت مفروضة على تملك الأجانب، مما زاد نصيبهم من الثروة القومية والدخل القومي.
  - تعاظم العجز في الموازنات العامة لهذه الدول بعد أن كانت تحقق فائضا في الفترة التي سبقت الأزمة. كما أن التخفيض الحاد الذي حدث في أسعار صرف عملاتها قد عمق من هذا العجز بسبب ما أحدثه من ارتفاع عبء المديونية الخارجية العامة (مقوما بالنقد المحلي).
  - تمخضت الأزمة عن وضع اقتصادات هذه البلدان تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين. وباستثناء حالة ماليزيا التي رفض رئيس وزرائها حينذاك (مهاتير محمد) الانصياع لوصايا الصندوق، ولجأ إلى تحصين الاقتصاد الماليزي عبر سياسات مالية ونقدية مخالفة لتلك الوصايا، انتقلت عملية صنع القرار الاقتصادي من مستواها الوطني إلى المستوى الدولي.
  - فجرت الأزمة كما لا يستهان به من الصراعات والتوترات الطبقية والأثنية والسياسية.

### المبحث الرابع: بعد العاصفة: رايات الخصخصة ترفرف "خفاقة" .. مجددا !

#### مضمون برنامج " الإنقاذ الآسيوي العظيم ": تعميم الخسائر... وخصخصة المكاسب !

كالعادة.. فإنه حينما تفاقمت الأزمة وانهارت أسعار الصرف وقيم الأوراق المالية بمعدلات قياسية، واستنزفت البنوك المركزية في هذه البلدان احتياطياتها الدولية، وعجزت عن دفع أعباء ديونها الخارجية، تحركت "عربة إطفاء الحريق" - على حسب قول المفكر الاقتصادي المصري الراحل د. رمزي زكي<sup>38</sup> - أي صندوق النقد الدولي من خلال منح قروض عاجلة لهذه الدول ولكنه لن يمنح تلك القروض إلا بعد الامتثال لبرنامج صارم لـ " التثبيت الاقتصادي ". وهو كما اشرنا سابقا برنامج نمطي يفرضه خبراء الصندوق على مختلف البلدان التي تقع في مأزق استدانته الخارجية مهما كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد "استجابت" النمر الآسيوية لشروط هذا البرنامج، باستثناء ماليزيا التي رفض رئيسها حينذاك، مهاتير محمد Mahathir bin Mohamad الخضوع لتلك الشروط ولتدخلات الصندوق في الشؤون الداخلية لبلاده، وهو ما اشرنا إليه سابقا.

لقد تصرف صندوق النقد الدولي كاية مؤسسة تكنوقراطية - بيروقراطية، مطبقاً على الأزمة الآسيوية ما كان "تعلمه" في تعامله مع أزمات مالية ونقدية سابقة، وخصوصاً تلك التي أصابت بلدان أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين، والتي كانت ناجمة عن سياسات موازنة مالية أدت إلى تحليق معدل التضخم عاليا. وكان من المنطقي أن يطلب الصندوق، قبل تقديم قروض مالية إنقاذية إلى تلك البلدان، اتخاذ تدابير ضرائبية معينة "بهدف إعادة الثقة إلى العملات الوطنية". لكن ما لم يكن منطقياً، هو اعتماد الطرق نفسها مع الأزمة التايلندية، بحيث أنه على الرغم من التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة التايلندية فإنها لم تنجح في وقف الانهيار الاقتصادي، ومثلها أيضاً بلدان المنطقة الآسيوية المنكوبة بفعل حركة هروب الرساميل التي استنزفت اقتصاداتها بصورة شبه كاملة. فعلى العكس من البلدان الأمريكية اللاتينية، كانت البلدان الآسيوية وتايلاند بصورة خاصة، مازال تنعم خلال الأزمة بفائض في الموازنة، وكانت سياساتها النقدية ناجحة بحيث أن معدل التضخم كان خفيفاً بل ومتجهاً نحو الانخفاض.. ومن هنا فإن مسؤولية الانهيارات الآسيوية لا تقع على عاتق الحكومات الآسيوية نفسها لوحدها فقط بل تقع بالدرجة الأولى على عاتق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين وصفا لها "الدواء الخطأ"، وكذلك على عاتق المصارف والمستثمرين الأجانب الذين استمروا في توظيف الرساميل القصيرة المدى في الأسواق العقارية التي حافظت على ارتفاعها.

<sup>38</sup> انظر: د. رمزي زكي، "المحنة الآسيوية ..."، مصدر سابق، ص 60.

تضمن برنامج "الإنقاذ الآسيوي العظيم"، الذي ساهم فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات مالية دولية رأسمالية أخرى، بما يزيد على (100) مليار دولار من القروض ولم يكن له سابق من حيث الحجم. فمثلاً قدم الصندوق (57) مليار دولار أمريكي لكوريا الجنوبية. كما وقعت تايلاند اتفاقية مع الصندوق بمقدار (17.2) مليار دولار، واقتضت اندونيسيا (23) مليار دولار.

استندت "برامج الإنقاذ" إلى افتراض خاطئ قوامه أن المقترضين المحليين هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية لاقتراضهم المفرط من الخارج، بينما تم تجاهل دور المسلفين كلياً في خلق الأزمة. في الواقع، يتحمل المسلفون (البنوك التجارية) المسؤولية الكبرى لأنه لا يمكن للشركات المقترضة الفردية أن تأخذ بعين الاعتبار وضع الاستحقاق العام لديون البلد الخارجية في قراراتها. وهكذا، فإن أزمة الاقتراض المفرط هي مسؤولية مشتركة بين المسلفين والمقترضين. ولكن بموجب برامج الإنقاذ كانت الشروط تفرض على المدين بصورة خاصة.

بموجب "برامج الإنقاذ" تحول الدين الخاص إلى دين سيادي يجب تسديده من قبل الدولة وعامة المواطنين. بعبارة بسيطة، تم إنقاذ المقترضين والمسلفين في القطاع الخاص بواسطة الأموال العامة. لقد أظهرت هذه البرامج بوضوح أنه كلما تعرض القطاع الخاص للخطر فإنه كان يتوقع المساعدة من قبل الدولة والمواطنين لإنقاذه ودفع تكاليف أخطائه.

تعرض دور صندوق النقد الدولي في "برامج الإنقاذ" الآسيوية إلى انتقادات حادة، لأنه لا يتناسب مع الأزمة المذكورة. فعادة ما تشترط هذه البرامج والتي يشرف عليها الصندوق تقديم الأموال للإنقاذ بفرض نظام مالي بحسب وصفة الصندوق المعروفة<sup>39</sup>. في هذه الدول، لم تكن المشكلة تكمن في الممارسات المالية للحكومات، بل في شركات القطاع الخاص. ومع فرض سياسة مالية متشددة، فإن ضغوط الانكماش على الاقتصاد سوف تتزايد. ومن جهة أخرى، فإن شروط صندوق النقد الدولي لزيادة معدلات الفائدة من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية أدت إلى نتائج عكسية، حيث تعرض الكثير من الشركات للإفلاس، مما جعل عملية الانتعاش الاقتصادي أكثر صعوبة. لقد بينت التجربة أن فرض تدابير اقتصادية قاسية على بلدان تعاني مشكلات اقتصادية خفيفة "من حيث نوعيتها وليس حجمها" لابد أن تؤدي إلى تعميق تلك المشكلات خصوصاً بالنسبة إلى الشركات الإنتاجية، بحيث تقضي، في النهاية، إلى تشكيل خطر داهم على كامل النسيج الاقتصادي المحلي والإقليمي.

إن الإستراتيجية التي طبقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تطرح سؤالاً حول ما إذا كان ممكناً - و بموجب هذه الإستراتيجية - إنقاذ بلدان منهارة اقتصادياً عندما يفرض عليها خفض الإنفاق الحكومي "وبالتالي تعطيل حركة التنمية" ورفع معدلات الفوائد "ومن ثم خنق الشركات الراضحة أساساً تحت أعباء ديون ثقيلة؟". علماً أن الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) باقتضاب وقبل عدة عقود قال إن: "الازدهار، وليس الركود، هو الوقت المناسب للتكشف".!

ومن جانب آخر، أدى خفض الإنفاق العام - حسب وصفة صندوق النقد الدولي العتيدة! - إلى تباطؤ اقتصادي مرفوقاً بزيادة في عدم المساواة الاجتماعية. وإضافة لذلك، فإن ربط النمو بالعدالة (النسبية على الأقل)، التي تمكنت بعض الدول من تحقيقها في الماضي، تعرضت للتفكك من جراء برامج صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى مضاعفة خسارات الوظائف وتعاطم حالات الفقر. وإضافة لذلك تضمنت الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي تدابير محددة من قبل منظمة التجارة الدولية (WTO) Trade Organization تقضي بـ "تحرير التجارة".

وهكذا فإنه ومالم تتمكن الولايات المتحدة واليابان ودول أخرى من تحقيقه لسنوات عديدة عبر مفاوضات ثنائية أو عبر منظمة التجارة الدولية، تمكنت من تحقيقه بسرعة خلال برنامج صندوق النقد الدولي في مهلة أسابيع قليلة.

<sup>39</sup> قارن: رمزي زكي، "الليبرالية المستبعدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية"، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: د. صالح ياسر حسن، "العلاقات الاقتصادية الدولية..."، مصدر سابق، ص 558 ولاحقاً؛ كذلك: صالح ياسر حسن، "اقتصاد السوق - الخصخصة - الدولة..."، "الثقافة الجديدة"، مصدر سابق، ص 30 - 58؛ كذلك:

Shafaeddin, M. (2006), "Trade Liberalization and Economic Reform in Developing Countries: Structural Change or De-industrialization?", in: A. Paloni and M. Zanardi (eds), The IMF, World Bank and Policy Reform, London: Routledge.

وليس سرا القول انه والى جانب صندوق النقد الدولي، فإن المستثمرين المؤسسيين العالميين والمصارف التجارية العالمية، هم الذين كان يجب محاسبتهم على مساهمتهم في خلق الأزمة النقدية في المنطقة، مشاركين بفعالية في تصميم برامج الإنقاذ هذا.

وبالرغم من أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية هي ربما أسوأ صدمة عالمية منذ ثلاثينات القرن العشرين، فإن المصارف التجارية والمؤسسات المالية العالمية تنظر إليها كفرصة عظيمة للاستثمار. فعندما وقعت الأزمة، تكبدت بعض الشركات المتعدية الجنسية والتي تعمل في المنطقة بعض الخسائر القصيرة الأمد من جراء تأجيل الكثير من مشاريعها. ولكن على المدى الطويل، برزت هذه الشركات باعتبارها **المستفيد الرئيسي** من الأزمة وما تركته من آثار لعدة أسباب من بينها أن تكاليف اليد العاملة والموجودات بالدولار انخفضت بحدّة على اثر تخفيض قيمة العملات المحلية في هذه البلدان. إن انخفاض كلفة اليد العاملة (بالدولار) أفاد الشركات الأجنبية بنقل مراكز إنتاجها الى هذه المنطقة، بينما تدني أسعار الموجودات وقيمة الشركات المحلية في السوق مكّن الأجانب من شراء هذه الشركات بأسعار زهيدة.

### ولكن من كان الخاسر الأكبر من هذه العاصفة؟

يمكن القول أن **مواطني** في هذه البلدان بشكل عام هم من عانوا من آثار "برامج الإنقاذ" بسبب خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب، وبمزيد من الملموسية كان **العمال والكادحون** عموماً - وهم كُثُر على أية حال- هم الذين عانوا أكثر من باقي الفئات. فالشروط التي أملت "برامج الإنقاذ" تضمنت أول ما تضمنته تخفيض عدد الوظائف من اجل "إعطاء الشركات فسحة أكبر من الحرية". وطبقاً لشروط هذه البرامج فقد تم إغلاق الكثير من المؤسسات أو أوقفت عن العمل، مما أدى الى خسارة مئات الآلاف من الوظائف. وقد باشرت دول مثل تايلاند و إندونيسيا و كوريا الجنوبية بتنفيذ برامج خصخصة ضخمة لتوفي بالتزاماتها المحددة في "برنامج الإنقاذ" التي فرضها صندوق النقد الدولي. ومن اجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية لشراء وحدات القطاع العام التي تجري خصخصتها، كان على الحكومات أولاً أن تتخلص من قوة العمل "الفائضة".

لقد ساهمت هذه العوامل الى حد بعيد بخفض أجور العمل والوظائف وإضعاف قدرة الاتحادات العمالية على المساومات. فمع دخول الاقتصاد بحالة ركود، وتجميد التسليفات المحلية، واجه عدد من القطاعات الاقتصادية حالة من الركود وتضاءلت فرص خلق وظائف جديدة.

ومع تدني مستويات المعيشة وظهور بطالة واسعة النطاق وانخفاض في الأجور، تزايدت حدّة الصراع الاجتماعي في هذه الدول. وبالمقابل، وعندما بدا أن الأزمة المالية ستكون واسعة النطاق في جنوب شرقي آسيا، باشرت الحكومات بترحيل عدد كبير من العمال الأجانب لتأمين فسحة للعمال المحليين في أسواق العمل. هذا مع العلم أن العمال المهاجرين ساهموا الى حد كبير في النمو الاقتصادي السريع خلال مرحلة الازدهار. لقد ساعدت هذه التدابير النخب الحاكمة في هذه البلدان على تقسيم الطبقة العاملة حسب انتمائها العرقي (بهدف تمزيق وحدتها الطبقية) وتحويل انتباهها عن مكامن الضعف في اقتصاد هذه البلدان والقوى التي تسببت فيه.

### دروس وخلاصات من الأزمة

لقد فجرت الأزمة كما هائلا من المراجعات الفكرية وأدت الى إعادة التفكير في كثير من النظريات والأفكار التي كانت قد راجت كـ "مسلمات" غير قابلة للجدل. وأدناه جرد بأهم الخلاصات والدروس والعبر<sup>40</sup>.

- رغم أن تجربة النمو لدول "المعجزة الآسيوية" قد اعتمدت على الليبرالية الاقتصادية وآليات السوق كإطار عام، ولعب فيها القطاع الخاص المنتج دورا فاعلا، إلا أن الدولة كان لها دور استراتيجي لا

<sup>40</sup> قارن: د. صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور"، مصدر سابق. ص 204-249 ؛ كذلك: د. محمد عبد الشفيع عيسى، "آسيا من المعجزة إلى الأزمة. دراسة آسيما..."، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: د. رمزي زكي، "المحنة الآسيوية. قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية"، مصدر سبق ذكره، ص 117 - 124؛ كذلك: عمرو محي الدين، "أزمة النور الآسيوية"، الطبعة الاولى (القاهرة: دار الشروق، 2000)؛ كذلك:

Paul Krugman, The myth of Asia's miracle, *Foreign Affairs*; Nov/Dec 1994; op, cit.

يستهان به. فقد روج صانعو سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحزمة سياسات ما يسمى "التكيف الهيكلي" في بلدان "الجنوب"، استناداً إلى قراءة خاصة لتجربة النمو الآسيوي. وتستند هذه القراءة إلى إعلاء (قوى السوق) إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة للنمو الاقتصادي. بيد أن قراءة أخرى أكثر دقة للتجربة ستقود إلى نتيجة مغايرة تماماً وهي أن تدخل الدولة شكل القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي الآسيوي من الستينيات إلى التسعينيات في القرن العشرين، وخاصة في بلدان الجيل الأول، وبصفة أخص في كوريا الجنوبية وتايوان.

- تم الدور الإشرافي للدولة عبر بنية استبدادية للسلطة السياسية وكانت هذه السمة واضحة في التجارب المذكورة جميعها تقريباً. ولكن منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي أخذت قوة رأس المال المحلي الكبير تستعصي على سلطة الدولة، ثم أزاحتها إلى حد كبير، وولت وجهها شطر قرينها: رأس المال الأجنبي الكبير (الشركات العملاقة عابرة الجنسيات). وهكذا سيطر تحالف رأس المال المحلي والأجنبي، تحالف الاحتكارات. وفي العديد من هذه التجارب (إندونيسيا وتايلاند مثلاً) احتفظ تحالف الدولة الاستبدادية والاحتكارات (العائلية) بسلطوته. وفي جميع الأحوال، وهنت قبضة الدولة على قمم الاقتصاد الحاكمة وخاصة المصارف وأسواق المال، وفرض على الدولة أن تفتح أسواق التجارة والاستثمارات، خاصة استثمارات الحواظ المالية، بدون ضوابط، تحت دعوى (الليبرلة).

**والدرس المستخلص** هنا هو: ضرورة الحفاظ على الدور الإشرافي للدولة تجاه أنشطة رأس المال المحلي، وعلاقاته بالشركات الأجنبية العملاقة، وفرض الضوابط اللازمة على دخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية وقنوات عملها، ومراقبة الأداء المصرفي، وخاصة بسيطرة المجتمع على جهاز النقد والائتمان. فذلك هو ما يجنب الاقتصاد المحلي الآثار المدمرة لتدفقات الأموال، وخاصة بالمضاربة على ما يسمى بالأموال الساخنة، كما يعصمه من آثار الفوضى في سوق الإقراض والاقتراض ولا سيما بالعملات الأجنبية.

- أوضحت تجربة هذه الدول، أن تراكم رأس المال يعد مصدراً مهماً للنمو في المراحل الأولى من النمو، بيد أنه بمجرد الوصول إلى مستوى رفيع نسبياً لكثافة رأس المال فإن التقدم التكنولوجي يحل مكان تراكم رأس المال باعتباره المصدر الرئيسي للنمو، وهو ما ينعكس في ضرورة الانتقال من الصناعات التحويلية البسيطة إلى الصناعات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالمي.

- إن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل - خاصة قصيرة الأجل منها- قد يؤدي إلى تعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة ما لم يكن النظام المالي والمصرفي من القوة والمتانة الكافية لاستيعاب الآثار على السيولة المترتبة على حركة هذه الأموال.

- إن النجاح الذي حققه "نموذج" النمو في تلك الدول قد ارتبط، قبل دخوله في المأزق عام 1997، بعدم الوقوع في فك المديونية الخارجية، على خلاف كل البلدان النامية، ومن ثم استطاع الفكاك من متاعب أزمة المديونية وإسقاطاتها وتوابعها المدمرة.

- إن ظروف البيئة العالمية التي عاصرت فترة انطلاق وازدهار نموذج النمو في دول "المعجزة الآسيوية"، كالحرب الباردة، والاستقطاب الدولي، واستقرار نظام النقد الدولي... الخ قد لعبت دوراً لا يستهان به في تعضيد عوامل نجاح النموذج. ومن هنا، ونظراً لأن كل تجربة هي ابنة ظروفها الملموسة فإنه قد يبدو من المستحيل تكرار تجربة هذا النموذج لعدم إمكان تكرار تلك الظروف. وربما لا يكون من قبيل المصادفة أن أزمة هذا النموذج قد ارتبطت على نحو واضح بانتهاء "الحرب الباردة".

ونتيج الملاحظات السابقة **الاستنتاج** بأن هذا النموذج لا يمثل فكاكاً من إفسار الاندماج غير المتكافئ في منظومة الثالوث الرأسمالي المركزي الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية والتكنولوجية. إنه نموذج للتطور في "الأطراف" المندمجة في النسق System الرأسمالي العالمي، كمقابل للأطراف المهمشة التي تمثل جل "العالم الثالث" السابق<sup>41</sup>. إن تجربة النمو الاقتصادي لدول "المعجزة الآسيوية" تعطي درساً مهماً،

<sup>41</sup> "الإطار الفكري لدراسة مستقبل الجنوب في عالم متغير"، ورقة من إعداد مركز البحوث العربية بإشراف د. سمير أمين- ضمن الأوراق الخلفية لدراسة (مستقبل الجنوب)- مشروع 1999-2020.

وهو انه من الضروري تطويع وإخضاع العوامل الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية لمنطق زيادة التراكم والنمو الاقتصادي إذا أراد البلد أن يحقق أهدافه في النمو.

- **عدم الانخراط في اندماج مشروط بالنظام الرأسمالي العالمي، مع الاستناد على قاعدة للقوة الذاتية بقدر الإمكان.** كما معلوم قامت تجارب شرق آسيا في إطار الصراع الدولي المصاحب للقطبية الثنائية التي كانت سائدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمعسكرين المرتبطين بهما (حلف الناتو وحلف وارشو). وقد استحدثت الولايات المتحدة نموذج النمو القائم على تصدير السلع الصناعية من أجل إقامة قواعد أمامية حاجزة لأموال الدعوات والحركات المناوئة للرأسمالية الغربية بالقيادة الأمريكية. وقد ولدت التجارب الآسيوية - عدا الصين- في كنف الاندماج التبعية غير المشروط في النظام الرأسمالي العالمي، سواء من حيث مصادر الإمداد بالتمويل والتكنولوجيا، أو من حيث فرص الوصول إلى الأسواق. وكانت السوق الأمريكية هي أهم وأوسع أسواق البضائع الآسيوية. وكان فتح هذه السوق أمام آسيا معادلاً لفتح آسيا واسعة أمام الهيمنة الأمريكية. ولكن بأقول عصر القطبية الثنائية، أخذت الولايات المتحدة تغلب "الشرط الاقتصادي" على العلاقة المتبادلة مع شرق آسيا، بدلاً من الشرط "السياسي- الأمني" دون إهمال الشرط الأخير هذا. ومن ثم أصبحت أشد ميلاً إلى تقييد انتقال التكنولوجيا، وإلى فتح الأسواق الآسيوية على مصاريحها أمام حركات السلع ورؤوس الأموال "الهائلة" من المصادر الأمريكية والغربية عموماً، مقابل تقييد فرص الوصول إلى السوق الأمريكية ذاتها بدعوى اشتراطات عديدة معقدة. وتم تقنين كل ذلك من خلال (اتفاقات أورغواي) أو (الغات الجديدة) عبر إنشاء منظمة التجارة الدولية.

- **إن نموذج النمو في " دول " المعجزة الآسيوية " قد قام على أساس نظام سياسي صارم ذي مركزية عالية السلطة، وأهدرت فيه حقوق الإنسان والديمقراطية وعدالة التوزيع وحرية المجتمع المدني.**

كما ازدهرت تجارب شرق آسيا بفضل الاستغلال المنهجي للطبقة العاملة، بزيادة ساعات العمل وشدة العمل وتشغيل الأطفال والنساء وخفض الأجور والخدمات غير الأجيرة وحرمان الطبقة العاملة من حقوقها النقابية والسياسية. فلما زادت الأجور ونشطت الإضرابات مال الاقتصاد الوطني إلى الركود النسبي. وأثبتت تجربة انطلاق وازدهار هذه الدول، انه ليس صحيحاً أن قضية التوزيع تحل ألياً من خلال تحقيق النمو الاقتصادي عبر آليات السوق الحرة والطلبية كما يعتقد بعض الاقتصاديين، وان فاعلية الإنفاق العام للحد من تفاوت هذا التوزيع محدود للغاية. فقد ثبت أن حل قضية التوزيع هي خيار سياسي واجتماعي وان السوق يعجز عن حلها. والدرس المستفاد هو انه لا بد من تنمية مع عدالة في التوزيع منذ البداية وبعبكسه سيحدث الاستقطاب الاجتماعي وما يحمله من تداعيات مستقبلية، اضافة الى الراهنة طبعاً.

- **لقد حققت العديد من تجارب شرق آسيا نجاحاتها، عبر اطراد التحول الصناعي الهيكلي، والتعميق التكنولوجي:** من أنشطة كثيفة العمالة إلى أنشطة كثيفة رأس المال، إلى أنشطة كثيفة الاستخدام للعلم والتكنولوجيا. ولكن عندما تباطأت عملية التحول في أوائل التسعينيات، وتناقصت الصادرات، وتزايد الاستهلاك المحلي والواردات، واستمر الاعتماد على استيراد التكنولوجيا المتقدمة، لما حدث ذلك كله، نقصت مرونة الجهاز الانتاجي أمام التحديات الخارجية. والدرس المستفاد من هذا كله هو ضرورة إحداث التحول الهيكلي والتعميق التكنولوجي اعتماداً على تنشيط المبادرة الذاتية للمجتمع العلمي- التكنولوجي في البلاد.

- **إن برامج التكيف الهيكلي القائمة على مبدأ السوق الطليقة وحرية التجارة، وانسحاب الدولة من التدخل في الاقتصاد، تتناقض كميّاً مع استراتيجية التصدير كما طبقت في بلدان النمرور، فهذه الاستراتيجية تقتضى على وجه التحديد تدخلاً للدولة من أجل دعم الصادرات، في حين أن السياسة التي روج لها الاقتصاديون النيوكلاسيك، والتي يطلق عليها استراتيجية التوجه للخارج، تعنى حسب وصف تقرير البنك الدولي لعام 1987 حياذ نظام التجارة الذي توفره التجاره الحرة، وهو يقتضى على وجه التحديد: غياب الممارسات التمييزية بين الانتاج للسوق المحلي والانتاج للتصدير، أو بين المشتريات من السلع المحلية والسلع الأجنبية. بل يعترف التقرير المذكور بشكل شبه صريح أن وصف استراتيجية**

التوجه للخارج بأنها: "محفة للتصدير" هو وصف غير ملائم (أو فج) <sup>42</sup>. أما مفتاح فهم علاقة استراتيجية التوجه للخارج على هذا النحو يكمن في نظرية "المزايا النسبية" والتي وفقاً لها سيجد كل بلد ما ينافس به في السوق العالمي دون تدخل في آلياته العفوية (ومن هنا ضرورة الحياد في نظام التجارة)، مما عرض هذه النظرية للنقد <sup>43</sup>.

- إن تفاقم الديون الخارجية كان، وسيظل دوماً، المنبع الرئيسي الذي تنفر فيه الأزمات المالية والنقدية، وهي - أي الديون هذه - الطريق الذي يقود الى جحيم المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية، أي طلب إعادة جدولة الديون والرضوخ لبرامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ذات الطابع الانكماشى وما يتلو ذلك من تفجر البطالة والركود وارتفاع الأسعار وزيادة الفقر والحرمان وارتهاق موارد البلاد والتحكم في مسارات النمو لصالح خدمة دفع أعباء الديون المؤجلة.

- تجنب التسرع في تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات. فقد بينت تجربة هذه البلدان، وبلدان أخرى أيضاً، أن البلد الذي يتسرع في تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وما يعنيه ذلك من إلغاء القيود على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال في أي وقت تشاء، وانفتاح الأسواق المالية والنقدية المحلية أمام نشاط هذه الأموال يضع مصيره في قبضة المضاربين.

- إن الأزمة التي اندلعت في دول "المعجزة الآسيوية" قد وضعت حداً للأوهام التي راجت حول العولمة بطبعها الرأسمالية و "مزاياها" للبلدان النامية. فقد تبين أن هذا النمط من العولمة بما انطوى عليه من إطلاق حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود وفي لمح البصر من خلال شبكة الاتصالات العالمية الالكترونية، غالباً ما قاد البلدان النامية الى الأزمات المالية والنقدية بعد أن أصبحت مجالا "رائعا" لمضاربات صناديق الاستثمار العالمية.

- كان من المعتقد لدى كثير من الليبراليين الجدد، أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية قد نجمت عن تضخم الحكومات ودورها في النشاط الاقتصادي وعن ممارسات القطاع العام. وقد كشفت أزمة دول "المعجزة الآسيوية" عكس ذلك، حيث أن تفاقم المديونية الخارجية فيها، والتي فجرت الأزمة برمتها في عام 1997، لم يكن راجعاً للنشاط الحكومي أو للقطاع العام، بل نتيجة للميل المفرط للقطاع الخاص في هذه الدول للاستدانة من الخارج. وهذا، في الحقيقة، ما كانت قد أكدت أيضاً تجربة أزمة المديونية الخارجية لدول أمريكا اللاتينية التي تفجرت عام 1982.

- كشفت الأزمة التي ضربت دول "المعجزة الآسيوية" بشأن ممارسات صندوق النقد الدولي في تعامله مع هذه الأزمة وغيرها من أزمات البلاد النامية عن مفارقتين مدهشتين هما:

- أنه بينما تسبب القطاع الخاص في أزمة المديونية الخارجية وما ولده من مشكلات حادة، إلا أن الصندوق كان يصر على أن المجتمع بكامله يجب أن يدفع ثمن تلك الأزمة، وتحديدًا أغلبية السكان من الفقراء المحرومين وذوي الدخل المحدود من خلال تطبيق سياسات التقشف الصارمة التي يوصي الصندوق بتطبيقها.

- إن صندوق النقد الدولي يوقع العقاب وثمان الخروج من الأزمة على البلاد النامية المدينة، بينما يترك أطرافاً فاعلة تسببت في هذه الأزمة (مثل رأس المال المضارب) دون أية محاسبة. كما أنه لا يتحرك لتصحيح الأوضاع النقدية الخاطئة التي باتت تحكم الاستثمار العالمي والإقراض الدولي والتي كان لها دور لا يستهان به في انفجار الأزمة. ثم أن الصندوق منحاز بشكل فاضح لصالح الدائنين في حين المنطق يملئ أن يتحمل الدائنون جانباً من المسؤولية.

ملخص القول، أن "المعجزة الآسيوية"، التي شغلت العالم وكبار الاقتصاديين الليبراليين خلال عدة عقود، كشفت عن هشاشة ملحوظة كانت تعاني منها!! و "النموذج" الذي قدم للعالم، على أنه

<sup>42</sup> قارن: قارن: صلاح العمروسي، "المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية"، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، دراسة آسييا - مجموعة الأوراق الخلفية، مصدر سابق، ص 19 - 20.

<sup>43</sup> لمزيد من التفاصيل قارن: د. صالح ياسر حسن، "العلاقات الاقتصادية الدولية: الاستمولوجيا- الاتطولوجيا- الأكسيولوجيا" ...، مصدر سبق ذكره.

"النموذج الأمثل للتنمية والتقدم"، والإفلات من هوة التخلف، تبين في نهاية الأمر انه ليس معجزة ولا نموذجاً، وإنما هو منتوج السوق الرأسمالية المعولمة بفوضاها المنظمة، وسياساتها الليبرالية المتطرفة (الأصولية) وقوانينها<sup>44</sup>.

والعرض المكثف لتجارب هذه البلدان موضوع البحث يتيح الاستنتاج بأن جوهر الأزمة يكمن في الخلل الذي تفاقم بين جودة أداء الاقتصاد العيني في مجالات الإنتاج والتصدير والتقدم التقني من ناحية، والانفلات والتوسع المفرط في نمو الاقتصاد المالي، بما يشمل من أسواق للعملات ومضاربة في الأسهم والصكوك والمشتقات المالية في الأسواق المالية من ناحية أخرى.

لقد خلص البروفيسور (بول كروجمان) الأستاذ بمعهد ماسوشست للتكنولوجيا MIT، بعد أن توفر على دراسة مسلسل الأزمات في العقود الأخيرة، في كتابه الشهير (لماذا تعاود الأزمات مجدداً وعلى الدوام) الى درسين كبيرين<sup>45</sup>:

- إن الليبرالية الجديدة أو (قرينتها "الانفتاح") ليست هي الترياق، ولا الدواء السحري الشافي من كل الأمراض، كما توهم الجميع يوماً.
- وإن الأسواق المالية ليست بريئة، ولا هي بعيدة عن اللوم في هذه الأزمات، وبخاصة في البلدان التي هي في طريق النمو.

فهل سيتعظ صقور الايديولوجيا النيوليبرالية من هذه الدروس، وغيرها الكثير الذي يفقأ العين؟

\*\*\*\*\*

<sup>44</sup> قارن: Wade, Robert, and Frank Veneroso, The Asian Crisis: The High Debt Model vs. the Wall Street-Treasury-IMF Complex, *New Left Review*, No. 228, March-April 1998.

<sup>45</sup> نقلا عن اديب ديمتري، دكتاتورية رأس المال، مصدر سابق، ص 79.